



تقرير حول

جرائم قوات الاحتلال في قطاع غزة والآثار الإنسانية للحصار والإغلاق المفروض على
قطاع غزة للعام ٢٠٠٧

قطاع غزة ٢٠٠٧

فهرس المحتويات

٣	مقدمة
٥	قطاع الصحة
٦	حالات الوفاة التي ثبت أنها حدثت بسبب الحصار خلال العام ٢٠٠٧
٩	قطاع الصناعة
١٠	قطاع التجارة
١١	قطاع الزراعة
١٢	قطاع البناء والإنشاءات
١٤	المس بالكرامة الإنسانية
١٤	الحرمان من الوصول إلى الجامعات
١٤	تشتيت شمل الأسر
١٤	العدوان الإسرائيلي المباشر
١٥	استهداف المدنيين
١٧	استهداف الأطفال
١٧	أمثلة على استهداف الأطفال
١٨	جرائم القتل خارج إطار القانون
١٨	أمثلة على جرائم القتل خارج إطار القانون
٢٠	استهداف الطواقم الطبية
٢١	استهداف الصيادين والمزارعين
٢٤	استهداف الصحفيين
٢٥	التوغلات
٢٧	التوغل في محافظة غزة
٢٨	التوغل في محافظة خان يونس
٢٩	التوغل في محافظة رفح
٢٩	الاعتقالات
٣٢	الخلاصة
٣٤	الخاتمة

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها المتصاعد على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما على قطاع غزة، فبالإضافة إلى الممارسات المنتظمة التي شكلت سمة أساس لسلك تلك القوات، كأعمال القتل والتوغلات التي ترافقها أعمال هدم وتجريف وقتل، وعمليات الاغتيال والتصفية الجسدية، ظهر الحصار والإغلاق الذي فرض وكان جزئياً ومتفاوتاً على مدى السنوات الممتدة منذ العام ٢٠٠٠ وحتى منتصف العام ٢٠٠٧ ليصبح هو السمة الأساس بعد أن تحول إلى إغلاق كامل لقطاع غزة، ومنع الحركة للبضائع والأفراد وطال ولأول مرة الشأن الإنساني.

وشكلت القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة. كما أنها المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان (مادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. فقد بينت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل (مادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرتة (مادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والوقود والمحروقات والطاقة الكهربائية، والمواد التعليمية والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصحة وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء (مادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية (مادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ومحددات هذا الحق كما حددتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التعليم المناسب (مادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسؤوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسؤولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسؤولياتها، وأنها تتحمل هذه المسؤوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصة للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة (المواد ٣٣، ١٤٦ و ١٤٧)، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال.

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسؤوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، بعد فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسؤوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال تجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

ولم تؤدِّ المفاوضات التي تلت تنفيذ هذه الخطة، والتي نتج عنها توقيع "اتفاقية الحركة والوصول" بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وباشراف دولي بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٥ عن حدوث تغييرات دائمة لحالة الحصار والإغلاق، بل لوحظ أن إغلاق المعابر قد استمر، بل وزاد عن المعدلات التي كانت قائمة قبل توقيع هذه الاتفاقية. وقد أكدت التقارير التي أعدته جهات فلسطينية ودولية، بمن فيها الأمم المتحدة والبنك الدولي، عدم التزام إسرائيل بما جاء في الاتفاقية، حيث أن فتح أو إغلاق معبر رفح بقي خاضعاً لقرارات الحكومة

الإسرائيلية بشكل كامل، ولم تصل معدلات التصدير والاستيراد من خلال معبر المنطار (كارني) إلى المعدلات التي تنص عليها الاتفاقية، ولم يتم السماح بتسيير قوافل للبضائع أو السكان بين الضفة الغربية وقطاع غزة نهائياً. وقد انتهى تشديد الحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة، إلى تحويله إلى سجن محكم الإغلاق، ولأسيما بعد سيطرة حماس عليه أواسط حزيران/ يونيو المنصرم.

تبنت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٩ قراراً أعلنت بموجبه قطاع غزة "كياناً معادياً" وقررت اتخاذ مجموعة من الإجراءات، تشدد بموجبها من حالة الإغلاق والحصار القائم منذ سنوات. وكانت إسرائيل قد أعلنت عن إغلاق قطاع غزة بالكامل عشية بدء العمليات التي انتهت إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣. ولم تشكل هذه الإجراءات أي خطوات جديدة، بل اقتصرت على توسيع نطاق القيود المفروضة على القطاع منذ سنوات، والتي تصاعدت بشكل خطير أثناء وبعد تطبيق خطة فك الارتباط، والتي انتهت بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٢.

ويشكل إعلان قطاع غزة كياناً معادياً ادعاءً متعارضاً مع الواقع، فغزة تشكل جزءاً من إقليم محتل كررت إسرائيل عبر تصريحات مسؤوليها ومحاكمها الإشارة إلى أنه منطقة حرب، ولا تزال قواتها المسلحة تنفذ عمليات عسكرية واسعة النطاق فيه وتحتفظ بالسيطرة الفعلية على أرضه ومجاله الجوي ومياهه الإقليمية. وبالتالي فإنه خلافاً لتشديد الحصار وتصعيد العدوان على القطاع، لا يأتي هذا الادعاء بجديد، فالأعمال الحربية غير المراعية لقواعد القانون الدولي والعقوبات الجماعية هي أعمال محظورة ويشكل جزء كبير منها جرائم حرب سواء في وجود هذا الإعلان أو في غيابه.

ويوماً بعد يوم يتضح أن تشديد الحصار سيتواصل، بل أن سلطات الاحتلال بدأت باتخاذ خطوات أكثر قسوة على الصعيد الإنساني، حيث بدأت بقطع إمدادات الكهرباء والوقود والغذاء، رغم إدراكها أن قطاع غزة يتأثر بنقص هذه الإمدادات بشكل فوري نظراً لعدم سماح إسرائيل بالحفاظ على أي مخزون استراتيجي عبر سنوات من الحصار وفرض القيود على دخول البضائع إليه. وتأتي الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة، والتي تمثلت في تشديد حصارها المفروض على قطاع غزة، كتجسيد فعلي لسياسة العقاب الجماعي. فقد جرفت قوات الاحتلال معبر صوفاه، الذي بدأ يتحول إلى معبر للبضائع في الأونة الأخيرة بعد استمرار إغلاق معبر المنطار (كارني)، وتوجه إلى حصر مرور المواد الغذائية الأساسية والمواد الإنسانية في معبر كرم أبو سالم (كبير شالوم) الذي لا تكفي قدرته الاستيعابية على سد حاجات القطاع الأساسية. كما حددت قائمة بالمواد المسموح بدخولها إلى قطاع غزة بتسعة أصناف هي زيت الطعام، ملح الطعام، الدقيق، السكر، الأرز، الحليب ومشتقاته، المجمدات، الأدوية والمستلزمات الطبية. وتوضح هذه القائمة نوايا دولة الاحتلال بالقضاء التام على الاقتصاد الفلسطيني وقطاعاته الإنتاجية كافة، التي تعتمد في موادها الخام على المواد المستوردة من إسرائيل أو من خلال موانئها وكذلك الأمر في تصدير المنتجات الزراعية والمصنعة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن أثر استمرار الحصار لسنوات، وفرض الإغلاق الكامل على مدى الثلاثة أشهر ونصف الماضية، أسهم في توسيع ظاهرتي البطالة والفقر وسوء التغذية في قطاع غزة، وضرب ما تبقى من بنية تحتية للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، بفعل حظر استيراد المواد الخام، ومنع تصدير المنتجات الصناعية والزراعية للخارج. وبينما يتواصل هذا الحصار وتزداد آثاره قسوة على المجتمع الفلسطيني، فإنه يتسبب في اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل غير مسبوق. فسكان غزة لا تتوفر لديهم القدرة على الوصول إلى خدمات صحية داخل القطاع بسبب تدهور قدرات قطاع الصحة، وفي الوقت نفسه يحظر عليهم السفر لتلقي هذه الخدمات في الخارج. وينطبق الأمر على جملة من الحقوق الأخرى كالتعليم والعمل والغذاء والسكن وغيرها.

يستعرض التقرير العدوان الإسرائيلي المتصاعد على قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، ويبرز ضحاياه ومدى تدهور الأوضاع الإنسانية للسكان في القطاع جراء مجمل الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان، وفي مقدمة تلك الجرائم جريمة العقاب الجماعي التي يعتبر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة أحد تجلياتها الأوضح. ويعرض التقرير بإيجاز لآثار هذه السياسة على الأوضاع الصحية وقطاعات الصناعة، والزراعة والتعليم والإسكان والعمل. وتأثيرها على وصول سكان القطاع إلى الحاجات الإنسانية الضرورية وتمتعهم بحقوقهم الأساسية. هذا بالإضافة إلى الجرائم النمطية كأعمال القتل التي تستهدف المدنيين وعمليات الاغتيال والتنصيف الجسدية والاعتقالات والتوغلات وأعمال الهدم والتدمير التي تطال الممتلكات العامة والخاصة وتجريف

الأراضي الزراعية. ويغطي التقرير العام ٢٠٠٧ بشكل موجز مع ذكر أرقام وإحصاءات حول إجمالي الخسائر والأضرار التي وثقتها مركز الميزان لحقوق الإنسان.

قطاع الصحة:

ألقى الحصار بظلال قاتمة على حق سكان قطاع غزة في تلقي الرعاية الصحية، بحيث أسفر الإغلاق عن نقص واضح في عدد كبير من أصناف الأدوية وبعض المستلزمات الطبية، حيث تعاني وزارة الصحة الفلسطينية من عجز في قائمتها للأدوية الأساسية التي تشتمل على (٤٦٨) صنفاً، يصل إلى (١٢٠) صنفاً، أي ما يزيد على ٢٥% من مجمل أصناف الأدوية المشمولة في قائمة أدوية الوزارة. ويشار إلى أن هذا العجز متغير بحيث تتوفر أصناف كانت ناقصة لتتقصر غيرها. أما المستلزمات الطبية، وهي الأدوات والتجهيزات التي تستخدم لمرة واحدة، كالشاش والقطن وخيوط الجراحة... الخ، فبلغ العجز فيها ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ صنفاً شهرياً خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، من أصل ما بين ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠ صنف متداول في وزارة الصحة، من بينها حوالي ٤٠ صنفاً تعتبر من أصناف الطوارئ. هذا ويشكل التلويح بقطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة تهديداً جدياً لعمل المستشفيات، الأمر الذي قد يفضي في حال تنفيذه إلى موت المئات من المرضى وهم على أسرة المرض بسبب انقطاع التيار الكهربائي. حيث يؤثر الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي على غرف العمليات وأجهزة الغسيل الكلوي، وغيرها من المعدات والأجهزة الطبية. كما يفضي تردد التيار وانقطاعه المتكرر إلى إتلاف الأجهزة والمعدات الطبية، التي يعاني قطاع الصحة من نقص فيها أصلاً ما سيسهم في مزيد من تدهور مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان. هذا بالإضافة إلى أن إغلاق المعبر أسهم في وقف الكثير من المشاريع البيئية، لاسيما تلك المتعلقة بمشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، الأمر الذي سيفضي إلى كوارث صحية تؤدي بحياة الآلاف، هذا بالإضافة إلى أثره الكبير على أوضاع الصحة العامة في قطاع غزة.

هذا ولا تفي المساعدات الإنسانية التي تصل إلى قطاع غزة على شكل هبات وتبرعات بغرض سد النقص الحاصل، ولاسيما وأن معظم الأدوية والمستلزمات الطبية التي تصل تكون قد شارفت صلاحيتها على الانتهاء، أو أنها متوفرة ولا تشكل أولوية في هذا الخصوص. كما أن ما توفره منظمة الصحة العالمية من أدوية يحافظ على استمرار تقديم الخدمات الصحية في حدودها الدنيا.

هذا وبرز في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ ظاهرة وفاة المرضى جراء تشديد قوات الاحتلال لحصارها المفروض على قطاع غزة بعد أن أصبح يطال الشأن الإنساني. وحال إغلاق معبر رفح البري، وحرمان المسافرين من السفر عبر معبر بيت حانون وحصره في الحالات الإنسانية والأجانب، بالإضافة إلى المماطلة وتأخير المرور المتعمد، التي تحول دون تمكن عشرات المرضى من الوصول إلى المستشفيات لإجراء جراحات دقيقة أو صعبة، ولاسيما في ظل العجز المتواصل لقطاع الصحة الفلسطيني عن التعامل مع هذه الحالات.

كما شكل إغلاق معبر رفح البري المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة على العالم الخارجي، مصدراً رئيساً لمعاناة تكبدها نحو ستة آلاف فلسطيني ممن علقوا على الجانب المصري من معبر رفح، بالإضافة من توفوا وهم عالقين في الجانب المصري من المعبر. ويشكل إغلاق معبر رفح دليلاً واضحاً على مساس الإغلاق بحق سكان القطاع وزائريه في الحياة وفي الرعاية الصحية، حيث توفي عدد من المرضى بسبب تدهور أوضاعهم الصحية بعد أن مكثوا لأكثر من خمسين يوماً في ظروف أقل ما توصف به أنها لا إنسانية، وفي ظل إنعدام الرعاية الصحية الضرورية للمرضى منهم أو امن أجروا جراحات وهم في طريق عودتهم إلى القطاع. ورصد مركز الميزان لحقوق الإنسان سماح سلطات الاحتلال بدخول (١٩) جثة من جثثهم عبر معبر كرم أبو سالم، ولم تحرك معاناة عشرات المرضى الآخرين، المجتمع الدولي لممارسة للضغط على إسرائيل للسماح بفتح المعبر فوراً وإنهاء معاناتهم.

وتذرعت قوات الاحتلال بغياب الطرف الفلسطيني المناط به الإشراف على المعبر متجاهلة أنها سبق وأن سمحت بفتح المعبر مرات كثيرة لإدخال العالقين، بعد أن أغلقته لأكثر من شهرين متواصلين إثر تنفيذها لخطة الفصل أحادي الجانب، وفي حينه لم تكن حركة حماس هي من يسيطر على غزة لتبرر إغلاق المعبر، ومع ذلك سمح بإدخال العالقين دون وجود لسلطات الاحتلال أو أي طرف دولي مراقب. وكان المركز حصل على معلومات تفيد أن من بين من علقوا على معبر رفح حوالي (٨٧) مريضاً ترددوا على مستشفى العريش، وحوالي (١٠٣) مريضاً ترددوا على مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في القاهرة.

هذا وأسفر نقص الأدوية وحرمان عشرات مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في الضفة الغربية والخارج إلى المستشفيات عن وفاة عشرات المرضى حيث تحدثت الأرقام الصادرة عن اللجنة الشعبية لكسر الحصار عن أكثر من (٩٠) حالة وفاة، إلا أن عمليات الفحص والتدقيق التي قام بها المركز مكنته من التحقق من (٢٢) حالة ثبت فيها بما لا يقبل اللبس استيفاء الإجراءات الفلسطينية الداخلية لتزويد المريض بالدواء أو نقله

إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة والقدس أو إلى إسرائيل أو إلى الدول العربية ولكن المماثلة والتسويق حيناً والمنع أحياناً اسهم في تدهور الحالة الصحية للمرضى وفي حالة تمكينهم بعد فترة من المماثلة من الوصول إلى المستشفى تكون الحالة قد تدهورت بما يفشل أي تدخل طبي وبالتالي يترك المريض لمواجهة مصيره المحتوم.

حالات الوفاة التي ثبت أنها حدثت بسبب الحصار خلال العام ٢٠٠٧:

١. توجه ذوي المواطن محمد منصور يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٥/٢١ إلى منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة طلباً للمساعدة في وصوله إلى مستشفى داخل إسرائيل لتلقي العلاج بشكل طارئ. وكان منصور قد أصيب بعدة طلقات في الفخذ، وكسور في الصدر بعد أن اختطفه مسلحون مجهولون أثناء الاشتباكات المسلحة بين حركتي فتح وحماس خلال الأسبوع الماضي، وقضى عدة أيام في قسم العناية المركزة في مستشفى دار الشفاء في مدينة غزة. وكانت الطواقم الطبية قد أبغت ذويه بأنه في حالة حرجة، ويجب نقله إلى مستشفى في إسرائيل في أسرع وقت ممكن، حيث أن حالته الصحية في تدهور، ولا يمكنه أن يحتمل البقاء في سيارة إسعاف لأكثر من ساعتين، وأنه قد يفقد حياته إذا بقي منتظراً لمدة أطول. وقد تمكنت منظمات حقوق الإنسان من استصدار تصريح له يخول الطواقم الطبية نقله إلى إسرائيل في اليوم التالي، حيث صحبته سيارة إسعاف إلى معبر إيرز. غير أن قوات الاحتلال أبقت منتظراً لمدة ساعة، ثم أمرت بعودته إلى غزة. ثم عاودت قوات الاحتلال إبلاغ ذويه بالسماح له بالمرور، وأسرعت سيارة إسعاف بنقله من مستشفى الشفاء إلى معبر إيرز. غير أن قوات الاحتلال أبقت هناك حوالي أربع ساعات، بقي في نهايتها خارج سيارة الإسعاف إلى أن لفظ أنفاسه. يشار إلى أن حالة منصور ليست الأولى، حيث قضى كثير من المواطنين الفلسطينيين على حاجز إيرز بسبب الانتظار لساعات طويلة.
٢. توفي المريض وائل حسن أبو وردة، البالغ من العمر (٢٧) عاماً، والذي يعاني من الفشل الكلوي، عند حوالي الساعة ١٠:٠٠ صباح الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٨/٣، وذلك أثناء نقله من سيارة الإسعاف التابعة لوزارة الصحة لسيارة إسعاف إسرائيلية كانت تنتظر على بوابة معبر بيت حانون - إيرز، وذلك في محاولة لعلاج داخل المستشفيات الإسرائيلية. وتفيد التحقيقات الميدانية أن أبو وردة انتظر مدة ٣٠ دقيقة لإجراء التنسيقات اللازمة لدخوله وهو الأمر الذي أحر في علاجه رغم خطورة حالته الأمر الذي أودى بحياته، ويأتي ذلك بعد التأخر في إجراءات التنسيق لوصوله المستشفى الإسرائيلي. أعلنت المصادر الطبية الفلسطينية، عند حوالي الساعة ٩:٥٥ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/١٠/١٧، عن وفاة المواطنة: نعمة محمد فرج علوش، البالغة من العمر (٣٢) عاماً، والتي تدهورت حالتها الصحية بعد ولادتها قيصرية، ووفاة المولودة، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٥، وتدهور حالتها نتيجة نقص حاد في كريات الدم البيضاء، وحدث نزيف داخلي، حيث أدخلت قسم العناية المركزة في مستشفى الشفاء بغزة، ومن ثم قررت وزارة الصحة تحويلها للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية على وجه السرعة، وبعد أخذ الموافقة من مستشفى إيخلوف الإسرائيلي على استقبالها بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦، لم يوافق على إجراءات تنسيق دخولها، وتم تأجيل التنسيق لليوم التالي، ولكن حالتها الصحية ازدادت تدهوراً، ومن ثم أعلن عن وفاتها.
٣. توفي المواطن نمر محمد سليم شحبير ٧٧ عام من سكان حي الصبرة بمدينة غزة عند حوالي الساعة ١:٠٠ من ظهر يوم ٢٠٠٧/١٠/٢٣، على معبر بيت حانون إيرز، وكان شحبير يعاني من نوبة قلبية حادة نقل على أثرها إلى مستشفى الشفاء بمدينة غزة وعلى الفور قامت وزارة الصحة بعمل تحويله له للعلاج داخل مستشفى بارزيلي داخل إسرائيل نظراً لخطورة حالته، وقد حصل على التصريح في صباح اليوم التالي ٢٠٠٧/١٠/٢٢، من قوات الاحتلال وعندما توجهت سيارة الإسعاف إلى المعبر أطلق جنود الاحتلال النار عليها ما دعاها للرجوع إلى مستشفى الشفاء. وقد قامت الوزارة بعمل تصريح جديد صباح اليوم التالي ٢٠٠٧/١٠/٢٣، وتوجهت سيارة الإسعاف إلى المعبر حيث انتظرت السيارة ما يزيد عن ثلاث ساعات إلى أن فارق شحبير الحياة على المعبر.
٤. أعلن عن وفاة الشاب محمود كمال كامل حمتو أبو طه البالغ من العمر (٢١) عاماً، وذلك في مستشفى تلهاشمير في إسرائيل، وهو يعاني من مرض السرطان وانسداد في الأمعاء والذي اكتشف مرضه بعد الشكوى في آلام البطن، وذلك في شهر أغسطس ٢٠٠٧، وبعد أن فحص تبين مرضه، وأجريت له عملية لعلاج الانسداد في مستشفى ناصر، ونتيجة لخطورة مرضه، وبعد معاينته من الدكتور حسام الغوطي الذي يعمل في مستشفى أولسون في إسرائيل، ويعالج بعد الحالات المرضية في قطاع غزة الذي أوصى بضرورة نقله للعلاج في إسرائيل، وبعد معاناة حتى تمكنا من الحصول على تنسيق برغم الرفض المتكرر من الجانب الإسرائيلي وبسبب تدهور حالته الصحية يوم بعد يوم، فقد سُمح لوالدي بمرافقته للعلاج في مستشفى ساروكا، وعند حوالي الساعة ٥:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/١٠/١٨ توجه والدي برفقة شقيقي وبواسطة سيارة إسعاف تابعة لوزارة

الصحة الفلسطينية لحاجز إيرز، وعند وصول الحاجز استدعي والده كمال كامل حمتو أبو طه البالغ من العمر (٦٣) عاماً لمكتب وبعد ساعة ونصف أبلغ سائق الإسعاف بأن يعود برفقة المريض لقطاع غزة واحتجاز والده، وأعيد لمستشفى غزة الأوروبي، وعند حوالي الساعة ٧:٠٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٨/١٠/٢٠٠٧ سمح بدخوله من حاجز إيرز لمستشفى تلهاشمير حيث أعلن عن وفاته صباح يوم الاثنين الموافق ٢٩/١٠/٢٠٠٧ بعد إبلاغ الارتباط الفلسطيني.

٦. توفيت المواطنة فاتن ناصر المدهون ٢٧ عام، متزوجة ولديها ٣ أبناء تقطن مدينة خانينونس عند حوالي الساعة ٤:٣٠ من فجر يوم ١١/٥/٢٠٠٧، داخل مستشفى هداسا في إسرائيل وهي مصابة بمرض السرطان في الكبد، وكان قد اكتشف المرض لدى المدهون قبل حوالي ثلاثة شهور من تاريخ وفاتها ومنذ اكتشاف المرض حصلت المريضة على تحويله للعلاج في إسرائيل ولكن رفضت قوات الاحتلال إعطائها التصريح مرتين إلى تاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٧، حيث تمكنت من السفر إلى داخل إسرائيل وهناك أفاد الأطباء بأن حالتها متأخرة وليس في المقدر صنع شيء لها إلى إن توفت بعد خمسة أيام من سفرها.

٧. توفي المواطن بسام حمدي يونس حرارة ٣٦ عام من سكان حي الشجاعية شارع المطار في مدينة غزة بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٧، حيث كان يعاني حرارة من مرض الفشل الكلوي وكان مصاباً به منذ أربعة شهور من تاريخ الوفاة وكان يتلقى العلاج في مستشفى الشفاء بمدينة غزة وعندما استوجبت حالته السفر للعلاج داخل المستشفيات الإسرائيلية قامت وزارة الصحة بعمل تحويله للعلاج داخل الخط الأخضر ولكن قوات الاحتلال لم تمنحه التصريح اللازم للمرور ما أدى إلى وفاته.

٨. توفي الطبيب: نظمي مصطفى عاشور، البالغ من العمر (٥٣) عاماً وهو من سكان مدينة غزة، والمريض بالجلطة الدماغية، عند حوالي الساعة ١٤:٥٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ١١/٧/٢٠٠٧، بعد فترة انتظار بغية اجتياز معبر بيت حانون (إيدز)، إلى المستشفيات الإسرائيلية للعلاج، وذلك رغم وجود تنسيق مسبق، وإذن بتحويل المريض، حيث خرج المريض بسيارة إسعاف فلسطينية، عند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من مساء الأربعاء نفسه، من مستشفى الشفاء بمدينة غزة، وصل المعبر عند الساعة ١٤:٢٠، ودخله الساعة ١٤:٤٠، وتوفي بعد ذلك، وتفيد التحقيقات الميدانية أن الاحتلال أعاق الإذن بتحويل المريض الطبيب عاشور للمستشفيات الإسرائيلية مدة ٤٨ ساعة، مما أسهم في تدهور حالته الصحية. يذكر أن هذه ليست حالة الوفاة الأولى على المعبر، حيث توفي ثلاثة مرضى خلال العام الجاري لنفس الظروف.

٩. توفيت المواطنة عايذة زهير عبد العال ٣١ عام من سكان حي النفاح بمدينة غزة بتاريخ ١٠/١١/٢٠٠٧، بعد صراع مع مرض سرطان الثدي، وكانت عبد العال مصابة بهذا المرض مطلع هذا العام وقد حولت إلى المستشفيات المصرية وتلقت العلاج، وبعد عودتها استمرت في تلقي العلاج الكيماوي، وبعد شهر ٧/٢٠٠٧، نفذ العلاج داخل المستشفيات الفلسطينية واستوجبت حالتها السفر إلى إسرائيل لتلقي العلاج وبعد محاولات عديدة استطاعت الوصول إلى مستشفى المطمع في القدس وهناك أخبرها الأطباء بأن حالتها متأخرة وليس في استطاعتهم فعل شيء، حيث أرجعت إلى مستشفى الشفاء بتاريخ ١١/٥/٢٠٠٧، وتوفيت بعد خمسة أيام.

١٠. توفيت المواطنة فاطمة عبد الكريم عبد العال البالغ من العمر ٦٥ عام، وذلك عند حوالي الساعة ٢٣:٥٠ من مساء يوم الأحد الموافق ١١/١١/٢٠٠٧ جراء المضاعفات حالتها بعد تعرضها لكسر في الحوض، والذي ضاعف حالتها لتصاب بتسمم بالدم، وتوقف وظائف الكبد ودخولها في غيبوبة، وذلك في غرفة العناية المركزة في مستشفى ناصر في خانينونس، يذكر أن المريضة دخلت لمستشفى غزة الأوروبي بعد سقوطها بتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٧، وبعد الفحوصات الطبية تبين وجود كسر في الحوض، وقرر الأطباء إجراء عملية جراحية بوضع مفصل صناعي وتثبيتته بمادة (أسمنت العظام)، ولعدم توفر المادة في مستشفى غزة الأوروبي حولت لمستشفى ناصر بخانينونس للإدعاء بوجود المادة، حيث خضعت لعملية جراحية بتاريخ ٥/١٠/٢٠٠٧ وثبتت العظم بمادة البلاتين، وغادرت المستشفى بعد أسبوع، وبتاريخ ١٦/١٠/٢٠٠٧ نتيجة شكوى المريضة نقلت مرة أخرى لمستشفى ناصر حيث تبين وجود التهاب بجراح العملية، ووصف الأطباء حالتها بالخطيرة، وقرر د. محمد السرحي رئيس قسم العظام في مستشفى ناصر تحويلها للعلاج بالخارج، وبعد حصولها على تحويله من دائرة العلاج بالخارج، والحصول على موافقة مستشفى المقاصد بالقدس على استقبالها، جرى التنسيق لها، حيث وافق الجانب الإسرائيلي على دخولها بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٧، على أن تغادر غزة الساعة ٧:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ١١/٧/٢٠٠٧، علماً أنها في حالتها لا تسمح بدخولها للجانب الإسرائيلي من إيرز إلا بسيارة إسعاف، وبرغم التنسيق المسبق فقد طلب رقم سيارة الإسعاف ورقم البطاقة الشخصية (الهوية) لسائق الإسعاف والمرضى المرافق وبردغ وجود سيارة إسعاف على الجانب الإسرائيلي من معبر إيرز، إلا أن دخولها بسيارة إسعاف رفض من الجانب

الإسرائيلي، ونتيجة ذلك بدأ التنسيق مرة ثانية لدخولها بسيارة إسعاف، وبتاريخ ٢٠٠٧/١١/٩ تدهورت حالتها وزاد الالتهاب وتضاعف بحدوث تسمم بالدم، وتوقف في وظائف الكبد ودخلت في غيبوبة كاملة نقلت على إثرها لغرفة العناية المركزة في مستشفى ناصر، وأصبح العلاج يتطلب دخولها لمستشفيات إسرائيل التي رفضت استقبال الحالة، وتوفيت بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١١ في غرفة العناية المركزة بمستشفى ناصر في خان يونس.

١١. أعلنت المصادر الطبية الفلسطينية، صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١١/١٢، عن وفاة المواطن: وحيد ربيع بدوي صالح، البالغ من العمر (٤٦) عاماً، متأثراً بجراح أصيب بها بعد أن أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة ١٩:٢٥ من مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١١/١٠، سقط على شارع صلاح الدين، قبالة منطقة شعشاعة، الواقعة شرق مخيم جباليا، بالتزامن مع مرور سيارته المدنية من نوع أوبل، ببيضاء اللون، والتي كان يستقلها صحبة زوجته وستة من أبنائه، ما أسفر عن إصابته المواطن بجراح وصفتها المصادر الطبية حينذاك بالخطيرة، حيث أصيب بتهتك في الدماغ، وشظايا في أنحاء الجسم، وقررت وزارة الصحة تحويله للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١١/١١، وتم أخذ الموافقة على ذلك، بيد أن إجراءات التنسيق كانت بطيئة من قبل الاحتلال، ما اضطر الوزارة إلى تأجيل التحويل لليوم التالي، ولكن حالة الطبيب صالح تدهورت، ومن ثم أعلنت المصادر الطبية عن استشهاده.

١٢. توفيت الطفلة الرضيعة سنا محمد الحاج البالغة من العمر (ستة أشهر)، يوم الأربعاء بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٤ التي كانت تعاني من مرض خطير، حيث توفيت في مستشفى النصر للأطفال في مدينة غزة، بعد رفض سلطات الاحتلال السماح لها بالعلاج في الخارج.

١٣. توفيت المواطنة ظريفة عبد المالك عبد القادر حسونة ٥٧ عام من سكان حي الشيخ رضوان بمدينة غزة عند حوالي الساعة ٨:٠٠ من صباح يوم ٢٠٠٧/١١/١٦، في إحدى المستشفيات الإسرائيلية بعد إصابتها بغرغرينا بساقها اليمنى، وحسونة مصابة بمرض السكري وكانت ساقها اليمنى مصابة بالتلف جراء هذا المرض، وقد حاولت المريضة الوصول إلى مستشفيات إسرائيل منذ منتصف شهر ٢٠٠٧/٩، وقد حصلت على تصريح بالدخول بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٨، ولكن قوات الاحتلال أرجعتها بحجة عدم قبول المرافق ما أجل سفرها لمدة أسبوع آخر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٤، حيث استطاعت الدخول وتوفيت هناك بعد اثني عشر يوماً. سيتم التأكد منها

١٤. توفي الطفل نائل عبد الرحمن الكردي ٢٠ عام من سكان حي الشيخ رضوان بمدينة غزة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٧، بعد صراع مع مرض السرطان في المعدة، وكان ذوو المريض قد تقدموا عدة مرات قبل وفاته للحصول على تصريح لسفر ابنهم للعلاج في إحدى المستشفيات داخل إسرائيل ولكن قوات كانت في كل مرة ترفض بحجة الدواعي الأمنية.

١٥. توفي الطفل أمير شاهر عبد الله اليازي ٨ أعوام من سكان حي الشيخ رضوان بمدينة غزة صباح يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١١/١٩، وكان الطفل مصاب بورم والتهاب دماغي وكان يقبع داخل مستشفى النصر للأطفال وقد حصل الطفل على تصريح للعلاج في مستشفى اخلوف في إسرائيل ولكن قوات الاحتلال أرجعت الطفل أكثر من ثلاث مرات بحجة رفض المرافقين له، ومع تغيير المرافقين لأكثر من مرة سمحت قوات الاحتلال للطفل للدخول إلى إسرائيل لتلقي العلاج ولكن كانت حالته خطيرة جداً ولم يستطيع الطاقم الطبي نقله ما أدى إلى وفاته بعد يوم من حصوله على الموافقة.

١٦. أعلن عن وفاة السيدة مني فايز نوفل البالغة من العمر (٣٧) عاماً، في مستشفى دار الشفاء بمدينة غزة، وذلك في حوالي الساعة ٩:٠٠ صباح السبت الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٤، وكانت السيدة مني تعاني من مرض ورم سرطاني، وقد أخضعت للعلاج حيث أفاد الأطباء بضرورة تلقيها جرعات حيث حصل ذووها علي حجز عدد (٤) مرات بمستشفى (إيخلوف) داخل إسرائيل خلال شهر نوفمبر/٢٠٠٧م، سلطات الاحتلال الإسرائيلي امتنعت عن استصدار تصريح واستمرت معاناتها مع المرض حتي أعلن وفاتها. يذكر أن السيدة مني متزوجة ولديها (٧) أطفال.

١٧. توفي المواطن علي عبد الله عويضة البالغ من العمر ٧٠ عاماً من سكان مخيم النصيرات على اثر منعه من تلقي العلاج داخل إسرائيل، وحسب إفادة نجله محمد، فان عويضة كان يعاني من مرض السرطان حيث اخضع للفحوصات في مستشفى دار الشفاء بغزة وقد حاول ذوي عويضة استصدار تصريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسماح له بدخول إسرائيل من أجل فحوصات حول المرض وذلك بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٩، وقد امتنعت قوات الاحتلال عن استصدار التصريح وقد توفي صباح السبت الموافق ٢٠٠٧/١١/٢٤. ليس له ملف بدائرة العلاج بالخارج

١٨. أعلنت المصادر الطبية الفلسطينية، صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١٢/٨، عن وفاة المواطن المريض: زهير بدر حسين، البالغ من العمر (٤٩) عاماً، متأثراً بمرض السرطان الذي أصيب به

قبل خمسة أشهر، هذا ولم تنجح محاولات علاجه في المستشفيات الخارجية، جراء سياسة الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال على قطاع غزة، حيث رفض الاحتلال السماح له بالعلاج أكثر من مرة. الجدير ذكره أن حسين من سكان بلدة جباليا، شمال غزة، ويعتبر أحد قادة حركة حماس في البلدة، حيث شغل منصب أمين صندوق الجمعية الإسلامية، ونقيب المعلمين في جباليا البلدة، وكان ناشطاً في العمل الخيري والاجتماعي والثقافي والأكاديمي فيها.

١٩. توفي المواطن: صبحي محمد أحمد أبو رزق، البالغ من العمر (٥٣) عاماً، المريض بالقلب، عند حوالي الساعة ١٧:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٤، جراء سوء حالته الصحية، أثناء تلقيه العلاج في غرفة العناية المكثفة بقسم القلب، في مستشفى ناصر بخانيونس، حيث أدخل المستشفى في اليوم السابق لوفاته، الجدير ذكره أن المتوفى كان قد حصل على تحويله لإجراء عملية زراعة جهاز لتقوية نبضات القلب بشكل دائم، في مركز جونس الطبي الخاص، الكائن على امتداد شارع النصر، بجوار صالة الميرلاند للأفراح في محافظة شمال غزة، يذكر أن المريض خضع لعملية قسطرة في مستشفى برام الله في العام ٢٠٠٢، وخضع لعملية (مسح ذري)، للتأكد من إمكانية إجراء عملية للقلب المفتوح، وكانت النتائج عدم إمكانية إجراءها بسبب ضعف ما بالقلب، وبدأت حالته تتدهور منذ السبت الموافق ٢٠٠٧/١٠/٦، حيث تكرر دخوله لغرفة العناية المكثفة بقسم القلب في مستشفى ناصر، وقرّر الأطباء ضرورة إجراء زراعة جهاز لتقوية النبض بشكل دائم وهو غير متوفر في القطاع، وجرى تحويله لمستشفى بنابلس التي أبلغت وزارة الصحة بعدم توفره، وأنه متوفر في مستشفى برام الله ولكن بدون بطارية، وبعد علم قسم التحويلات الخارجية بوزارة الصحة بإمكانية إجرائها بعد إحضار الجهاز من د. زاهي خوري الأخصائي في مركز جونس حول من وزارة الصحة بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧ لإجراء العملية حيث توفي المريض قبل دخول الدكتور خوري بسبب عدم السماح له حتى وفاة المريض أبو رزق بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٤.

٢٠. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطبيب: زاهي خوري (وهو من فلسطيني الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨) الذي يجري عمليات جراحية في القلب، وتحديدًا القسطرة، في مركز جونس، والذي يصل قطاع غزة بشكل أسبوعي، لم يتمكن من الوصول للمركز، جراء خلل داخلي في التنسيق لقدمه، منذ ٢٠٠٧/١١/١١، وحتى ٢٠٠٧/١٢/١٦.

٢١. أعلنت المصادر الطبية في مستشفى ناصر مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٢، عن وفاة الطفلة ندى إيباد الأغا البالغة من العمر (١٣) عاماً، والتي تعاني من مرض تليف الكبد، حيث تدهورت حالتها الصحية لعدم توافر دواء Tritain، وهو مسكن للألم قبل إجراء عملية زراعة الكبد والتي سوف تتم بعد ستة أشهر من تعاطي الدواء، وثبت أن نقص الدواء هو السبب في تدهور حالتها الصحية ومن ثم وفاتها.

٢٢. أعلنت المصادر الطبية عند حوالي الساعة ٢١:٠٠ من مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٢، عن استشهاد المواطن: معين السيد محمد المصري، البالغ من العمر (٤١) عاماً، متأثراً بجراح أصيب بها عند حوالي الساعة ٢١:١٥ من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٥/١٣، جراء انفجار عبوة ناسفة محلية الصنع، أثناء تصنيعها، في منزل سكني، في منطقة الهواير، بمخيم جباليا، وذلك بعد صراع طويل مع الإصابة الحرجة، على سرير العلاج في مستشفى الوفاء للتأهيل. وتفيد التحقيقات الميدانية أن وزارة الصحة قررت تحويل المريض للعلاج في مستشفى ناصر بجمهورية مصر العربية، على الفور، ولكن الحسم العسكري، وإغلاق معبر رفح حالاً دون ذلك، ومع تدهور حالة المصري الصحية، ورفض قوات الاحتلال علاجه في المستشفيات الإسرائيلية أو استقبله، وعدم إعادة فتح معبر رفح، تدهورت حالته بشكل متسارع حتى دخل في مرحلة الموت السريري، وقضى هذه الفترة على سرير العلاج في مستشفى الوفاء للتأهيل، بذلك يكون الحصر الخانق، وعدم توافر الأجهزة الطبية الملائمة، والعلاج، السبب في تدهور حالته ومن ثم وفاته.

قطاع الصناعة:

أجبر الحصار حوالي ألفي منشأة صناعية في قطاع غزة على التوقف عن العمل، وتسريح عمالها، البالغ عددهم حوالي (٧٠,٠٠٠) ألف عامل، ويشكل هذا العدد حوالي ٨٥% من إجمالي المنشآت الصناعية التي كانت تعمل في قطاع غزة قبل الرابع عشر من حزيران. وتجدر الإشارة إلى أن العمال ممن فقدوا فرص عملهم ليس أمامهم فرصة للحصول على عمل بديل، ما يدخلهم ضمن فئة العاطلين عن العمل. ويشكل استمرار الإغلاق والتلويح المستمر بقطع التيار الكهربائي عن قطاع غزة، بإغلاق ما تبقى من ورشات صناعية، خاصة وأن أوضاع أصحاب هذه الورش والخسائر الكبيرة التي أصابتهم لا تمكنهم من تحمل مضاعفة كلفة الإنتاج في ظل استمرار الضعف في قدرة المواطنين الشرائية.

وتأتي هذه الخطوة في سياق متصل من الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على قطاع الصناعة الفلسطيني والعودة بالفلسطينيين إلى الاعتماد الكامل على المنتجات الإسرائيلية، ويبرز سلوك قوات الاحتلال تجاه قطاع الصناعة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ حقيقة النوايا الإسرائيلية، التي فضح القرار الأخير القاضي بوقف التعامل مع الكود الجمركي لقطاع غزة جوهرها، وهو القضاء على الاقتصاد الوطني الفلسطيني في قطاع غزة وإعادته إلى نقطة الصفر. وتبرز الأرقام الواردة في الجدول، الآتي، والمستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان حجم الأضرار التي لحقت بهذا القطاع والناجمة عن الاستهداف المباشر له.

المنشآت الصناعية التي دمرتها قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧

حجم الضرر	عدد المصانع	عدد الجرحى	عدد الشهداء
جزئي	1	0	0
كلي	5	2	0
المجموع	6	2	0

كما لحق الاستهداف غير المباشر لقطاع الصناعة، والمتمثل في سياسة الحصار، مزيداً من الخسائر المادية الكبيرة، الأمر الذي دفع بالآلاف رجال الأعمال إلى نقل أعمالهم إلى دول جوار الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما عاد بقطاع الصناعة الفلسطينية إلى وضع أسوأ مما كان عليه قبيل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. والجدير ذكره أن قطاع الصناعة يعتمد على المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو عبرها، وبعد تجميد تلك القوات بالعمل بالكود الجمركي للقطاع، فقد أجبرت قطاع الصناعة على التوقف في ظل انعدام المواد الخام، كما أن الصناعة الغزوية تحتاج إلى تصدير نسبة كبيرة من إنتاجها إلى الضفة الغربية، وبذلك تكون حرمت من المادة الخام ومن سوق رئيس لا غنى عنه كي تستمر دورة الإنتاج.

قطاع التجارة:

تأثر قطاع التجارة بشكل مباشر حيث لحقت خسائر فادحة بتجار قطاع غزة، كانعكاس واضح لسياسة الحصار والإغلاق، التي تفاقمت بوقف إسرائيل العمل بالكود الجمركي لقطاع غزة، ما حرم تجار القطاع من قدرتهم على مواصلة عملهم، ولاسيما في ظل استمرار إغلاق معبر رفح البري. ويشار إلى أن قوات الاحتلال على مدى السنوات الماضية استهدفت المنشآت التجارية بالقصف والتدمير، ويأتي الحصار ليقضي على فرص كثير من التجار لتعويض خسارتهم المادية جراء تدمير منشآتهم وإتلاف بضائعهم.

المحال التجارية التي دمرتها قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧

حجم الضرر	عدد المحال	عدد الجرحى	عدد الشهداء
جزئي	6	31	0
كلي	5	2	0
المجموع	11	33	0

وانحصرت البضائع التي يسمح بدخولها إلى قطاع غزة في الضروريات، كالمواد الغذائية والسلع الأساسية والفواكه، أو الموسمية، كإدخال القرطاسية قبيل افتتاح العام الدراسي بأيام. ويفضي تعطيل قطاع التجارة إلى ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية في قطاع غزة، وتدني جودتها، بحيث أن فحوص كانت أجريت في أواخر العام ٢٠٠٦ أظهرت أن القمح المورد إلى غزة غير صالح، ويخالف المواصفات الفلسطينية وليس العالمية، وهذا ما أكدته وكالة الغوث الدولية، إثر إعلانها عن وقف التعاقدات بشأن الدقيق بسبب عدم صلاحيته أو تدني جودته.

وتشير مصادر المعلومات في مركز الميزان لحقوق الإنسان إلى أن قوات الاحتلال سمحت خلال الفترة الممتدة من: ١٠/١٦/٢٠٠٧، بمرور (٢٢٩) شاحنة عبر معبر صوفاه، الواقع جنوب شرق خانينوس، فيما سمحت بمرور حوالي (٥٠) شاحنة عن طريق معبر المنطار (كارني)، أي أن مجموع ما سمحت تلك

القوات بإدخاله يقل في متوسطه اليومي عن (٥٠) شاحنة. وتقدر الأمم المتحدة احتياجات قطاع غزة بحوالي (٩٠٠) شاحنة أسبوعياً، أي ما متوسطه (١٥٠) شاحنة يومياً كحد أدنى- لتلبية الاحتياجات الأساسية الضرورية فقط. الأمر الذي يبرز مدى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة.

قطاع الزراعة:

استهدفت قوات الاحتلال الأراضي الزراعية بالتجريف والتخريب، كما اقتلعت الأشجار وردمت آبار المياه، ودمرت شبكات الري، بشكل منظم وغير مسبوق، منذ استكملت تلك القوات احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧. ولم تكثف قوات الاحتلال بتدمير الأرض وتجريفها، بل لجأت، في محاولة لإخفاء آثار جرائمها، إلى دفن مخلفات التدمير في باطن التربة، مما جعل مهمة إعادة تأهيلها وزراعتها من جديد غاية في الصعوبة.

الأراضي الزراعية التي تم تجريفها على أيدي قوات الإحتلال خلال عام ٢٠٠٧ حسب المحافظة

عنوان الأرض (المحافظة)	مساحة الأرض المتضررة بالدونم	عدد المنتفعين من الأرض
خانيونس	٧٩	١٠٩٩
دير البلح	١٥١	٢١٢
شمال غزة	٣١٥	١٠٩٧
غزة	٦٠	١٠٤
	٦٠٥	٢٥١٢

وجاءت سياسة الحصار والإغلاق لتكمل المهمة التي بدأتها الجرافات الحربية بالقضاء على قطاع الزراعة الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، الذي تعتمد الزراعة فيه بشكل رئيس على المعابر، حيث أن المزارعين الفلسطينيين يستوردون البذور والأدوية واللقاحات الزراعية من إسرائيل أو من خلالها، ويعتمدون على أسواق الضفة الغربية وإسرائيل وأوروبا في تسويق منتجاتهم من الخضروات والورود.

وأكدت مصادر العلاقات العامة في وزارة الزراعة في الحكومة الفلسطينية المقالة للمركز، أن مواصلة منع الاحتلال الإسرائيلي إدخال اللقاحات والأدوية البيطرية لقطاع غزة سيؤدي حتماً إلى كارثة بيئية وصحية. وأوضحت الوزارة أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدأت بمنع إدخال الأدوية البيطرية بجميع أنواعها وكذلك اللقاحات المتعلقة بالدواجن منذ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/١ وذلك دون سابق إنذار وفي إجراء مفاجئ مما تسبب في نقص حاد في هذه الأصناف بعد شهر واحد من هذا المنع وسبب خسائر فادحة لدى المزارعين جراء عدم القيام بالتحصينات، والعلاجات اللازمة".

وأوضحت أن عدد الحيوانات المرباة سنوياً وتحتاج إلى تحصين بشكل دائم ما يزيد عن (١٠) مليون طائر، و(٥٠) ألف رأس من الأغنام و(٣٠٠٠) من رأسمن الأبقار، وبينت أن الخسائر بسبب نقص الأدوية واللقاحات في الشهور الأربعة الأخيرة كانت تفوق ١,٢ مليون طير لاحم، و(٣٠٠٠٠) طير منتج للبيض وبالتالي نقص بنسبة ٣٠%، حيث ساعد في ذلك موجة الصقيع الأخيرة، إضافة إلى نفوق ١٠% من الأغنام و ١٠% من الأبقار، مشيرة إلى أن سلطات الاحتلال منعت استيراد وإدخال الحيوانات الحية إلى قطاع غزة منذ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠، حيث يحتاج قطاع غزة إلى (٥٠٠٠٠٠ عجل) و(٧٠٠٠٠٠ أغنام) للذبح سنوياً.

كما تسبب إغلاق المعابر في تردد المزارعين بالبده في موسم الزراعة بسبب خوفهم من الخسارة الكبيرة التي سيمنون بها، إذا بدءوا الموسم ولم يتمكنوا من تصدير محاصيلهم، الأمر الذي أسهم في إضافة مئات المزارعين إلى صفوف العاطلين عن العمل. وتشير مصادر اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، إلى أن مزارعي غزة قاموا بزراعة حوالي (٢٠٠٠) دونماً من الفراولة، و (٥٠٠) دونماً من الزهور و(٧٥٠) دونماً من الخضروات (قفل + طمطم شيري) وهي مزروعات بغرض التصدير، حيث لا يستوعبها السوق المحلي. وفي حال نفذت إسرائيل تهديداتها باستمرار الحصار ومنع منتجات قطاع غزة من التصدير فإن هؤلاء المزارعين سيمنون بخسائر تقدر بحوالي (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠\$). هذا بالإضافة إلى أن استمرار الإغلاق ومنع المستلزمات الزراعية (الأسمدة، المبيدات الحشرية، غاز التعقيم، البذور، الأشتال، مواد التعبئة، البلاستيك، الأسلاك والقضبان الحديدية الخاصة بالدفنات... الخ) من الدخول إلى القطاع سيقضي على المحصول الذي

يحتاج - في موعد أقصاه منتصف أكتوبر ٢٠٠٧ - إلى تغطيته بالبلاستيك، غير المتوفر في الأسواق الغزية بسبب استمرار الإغلاق.

ويهدد استمرار الإغلاق المشاريع الزراعية بالفشل، وعدم القدرة على تنفيذها، إضافة لعدم قدرة المزارعين الخواص كذلك، حيث تشير مصادر جمعية الإغاثة الزراعية إلى أن نقص المواد والمستلزمات الزراعية كالبلاستيك والحديد، والأدوية والمبيدات يحول دون تنفيذ مشاريع زراعية من المفترض أن تنفذها الإغاثة خلال الموسم الحالي بتمويل من (UNDP). وهذا يؤدي أيضاً إلى خسارة هذه المشاريع وإمكانية سحب تمويلها، ما يضيع فرص تشغيل آلاف العمال الزراعيين.

كما سيفضي استمرار منع المستلزمات والمواد الزراعية من الدخول إلى غزة، إلى نقص في الخضروات المتوفرة في الأسواق المحلية، ما سيرفع أسعارها، التي بدأت ترتفع فعلياً وتصبح في غير متناول محدودي الدخل والفقراء وهم الغالبية من سكان القطاع.

ولا يقف الضرر الذي لحق بقطاعات الصناعة والتجارة والزراعة عند حدود الخسائر المادية، بل يتجاوزها ليضاعف من الوضع الإنساني المتفاقم، بحيث يرفع من عدد العاطلين عن العمل لتتجاوز نسبتهم ٤٠% من قوة العمل النشطة في قطاع غزة، فيما ترتفع نسبة الفقراء لتصل إلى حوالي ٩٠% من سكان القطاع، وهذا وفقاً لتقديرات وكالة الغوث الدولية.

قطاع البناء والإنشاءات:

يعاني قطاع السكن في قطاع غزة من تدهور مستمر، ففيما لعبت النسب المرتفعة للكثافة السكانية داخل المساكن دوراً بارزاً في استمرار تدهور الحق في سكن مناسب في قطاع غزة، خاصة في المخيمات، وغياب المرافق الضرورية، كان لسياسة قوات الاحتلال المنظمة في هدم وتدمير المنازل السكنية، دوراً بارزاً في انتهاك حق الإنسان في الحصول على مأوى وليس حقه في السكن المناسب، وهو الأمر الذي يظهره الجدول الآتي:

المنازل السكنية التي دمرتها على أيدي قوات الاحتلال خلال عام ٢٠٠٧

حجم الضرر	عدد المنازل	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في المنزل	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة (في المنزل) (اناث)	عدد السكان المقيمين إقامة دائمة في (المنزل) (اطفال)
كلي	١١	٤٤	٢٠	٢١
جزئي	٤٥	٥٩٣	٢٨٧	٢٨٠
المجموع	٥٦	٦٣٧	٣٠٧	٣٠١

ومن ناقل القول أن سياسة الهدم والتدمير حرمت الفلسطينيين من مواصلة سياسة بناء المساكن لذوي الدخل المحدود وحولت السياسات الرسمية إلى العمل على ترميم المنازل المتضررة.

ويأتي الحصار والإغلاق ليكمل ما بدأتها الجرافات الإسرائيلية، فبعد أن حرم الفلسطينيون من الحصول على مأوى جراء هدم وتدمير مسكنهم، يحول الحصار دون حصولهم على مسكن جديد. كما يضاعف الحصار من معاناة السكان ويزيد من حالة تدهور الحق في سكن مناسب، حيث أفضى إلى توقف العديد من مشاريع بناء مساكن جديدة، أو لرصف وتعبيد طرقات وتهيئة البنية التحتية. وفي هذا السياق لعبت وكالة الغوث دوراً مهماً في الإشراف على مشاريع بناء مساكن جديد لفاقد المأوى ممن هدمت قوات الاحتلال منازلهم.

وتشير أعمال المراقبة التي يقوم بها المركز إلى توقف العمل في مشاريع بناء وحدات سكنية جديدة، لإسكان أصحاب المنازل التي دمرتها إسرائيل ويمكن إيجاز أبرز مشاريع الإسكان والبنية التحتية المتوقفة كالاتي:

١. وقف مشروع تطوير شارع صلاح الدين الرئيس، والبالغة كلفته (٢٥ مليون يورو).
٢. وقف العمل في مشروع ناقل مياه غزة، والبالغة كلفته (١٥٥ مليون دولار أمريكي).
٣. وقف العمل في محطة غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي (٧٠ مليون يورو).
٤. وقف العمل في مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في الشمال ونقل مياه الأحواض.
٥. مشروع بناء (٧٥٤) وحدة سكنية في مدينة رفح، تشرف عليه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وهو ممول من المملكة العربية السعودية.
٦. مشروع بناء (٣٠٠) وحدة سكنية في مدينة رفح، تشرف عليه (UNDP) وهو ممول من الاتحاد الأوروبي.
٧. المشروع الإماراتي وهو مشروع يستهدف إنشاء (٦٠٠) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.

٨. المشروع الياباني وهو مشروع يستهدف إنشاء (٤٥٠) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس تحت إشراف وكالة الغوث وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.
٩. المشروع الهولندي ويستهدف إقامة (٢٥٠) وحدة سكنية في المناطق المحررة غرب خان يونس تحت إشراف وكالة الغوث وقد توقف العمل بهذا المشروع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة لنقص مواد البناء.
١٠. مشروع دعم التنمية والإدارة البلدية في المنطقة الوسطى (SMDM)، والذي يعمل مع البلديات بالمحافظة الوسطى كشركاء في التنمية. ويرمي المشروع لتحسين مستوى حياة السكان، حيث ينفذ مشاريع بنية تحية وباستخدام عمالة كثيفة للمساهمة في الحد من البطالة، وقد كان مقررا خلال الأشهر الماضية أن يقوم المشروع بتنفيذ العديد من المشاريع بالتعاون مع البلديات وبكلفة إجمالية تقدر ب(١٠٠٠٠,٠٠٠) دولار، وجراء منع دخول المواد الخام اضطر لوقف كافة الأنشطة التي تتلخص في رصف شوارع وطرق داخلية، في كل من قرية وادي السلقاء، مدينة الزهراء، مخيم النصيرات، قرية المغرقة، قرية وادي غزة، قرية المصدر، مدينة دير البلح.
- وبالإضافة إلى ذلك فقد تعطلت العديد من المشاريع الحكومية والأهلية في محافظة خان يونس ومن أهمها مشروع الصرف الصحي ومشروع تجميع مياه الأمطار، بالإضافة إلى عشرات المشاريع التي تستهدف شق طرق وتعييدها، وإعادة صيانة شبكات المياه والإنارة في محافظة خان يونس. كما توقفت مشاريع شبيهة تشرف عليها البلديات والدوائر الحكومية.
- والجدير بالذكر أن قوات الاحتلال منعت إدخال مواد البناء إلى قطاع غزة منذ الرابع عشر من حزيران ٢٠٠٧، الأمر الذي أسهم ليس فقط في توقف استكمال البناء في مشاريع الإسكان، بل وأوقف أعمال بناء وترميم المساكن الخاصة التي يقوم المواطنون بها في سياق الزيادة الطبيعية.
- وتفيد مصادر مركز الميزان أن أسعار مواد البناء ارتفعت بشكل غير مسبوق وليس له علاقة بأسعار الإسمنت العالمية أو داخل إسرائيل، فقد ارتفع سعر جوال (كيس) الإسمنت من (٢٠ شيكل) إلى (١٢٠ شيكل). هذا وتوقفت أعمال رصف الطرقات في مختلف أرجاء قطاع غزة من رفح جنوباً إلى بيت حانون.
- وتشير مصادر الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة إلى أن احتياجات قطاع غزة اليومية من مواد الإسمنت تبلغ حوالي (٣٠٠٠ طن) ومن الحصمة (٢٥٠٠ طن)، فيما لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي بدخول أية كمية من مواد البناء منذ تشديد الإغلاق منتصف حزيران ٢٠٠٧. هذا بالإضافة إلى فقدان آلاف العمال لفرص عملهم بما في ذلك أصحاب شركات المقاوله والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن ومحال بيع مواد البناء والتوريدات الصحية.

المنشآت العامة دمرتها قوات الاحتلال في محافظات قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧

نوع المنشأة	حجم الضرر	عدد المنشآت	عدد الشهداء	عدد الجرحى
أخرى	كلي	٢	٠	٩
دور عبادة	جزئي	٣	٠	٠
دور عبادة	كلي	١	٠	٠
مؤسسات أهلية	جزئي	٢	٠	٢٠
مؤسسات تعليمية	جزئي	٣	١	١٥
مؤسسات طبية	جزئي	٤	٠	١٠
مراكز شرطة	جزئي	١	٠	٠
مراكز شرطة	كلي	١	٠	٠
مراكز وزارية	جزئي	١	٠	٠
موقع للقوة التنفيذية	جزئي	٧	٠	١
موقع للقوة التنفيذية	كلي	٨	٢	١١
المجموع		٣٣	٣	٦٦

المس بالكرامة الإنسانية:

أظهرت التجربة الماضية التي عايش خلالها الفلسطينيون فصول الإغلاق المتكرر، خاصة بعد أن فرضت قوات الاحتلال حصاراً جويًا أدى إلى توقف عمل مطار غزة الدولي، وانحصرت قدرة سكان القطاع على السفر إلى خارج القطاع في معبر رفح البري، أن قوات الاحتلال استخدمت سيطرتها المطلقة على عمل المعبر كوسيلة لإذلال الفلسطينيين والحط من كرامتهم.

وتسهم عمليات إغلاق المعبر المتكررة في مضاعفة أعداد المسافرين وتكديسهم على جانبي المعبر، حيث يشهد الجانب المصري من المعبر حالة من الازدحام الشديد، جراء إعاقة قوات الاحتلال لمرور المسافرين القادمين إلى الأراضي المحتلة أو منعهم. وتتكرر الحالات التي يرتفع فيها عدد المسافرين الذين يمكثون على الجانب المصري من المعبر، خاصة في فترات الصيف. وقد شهدت الفترة التي تلت ٢٠٠٧/٠٦/٠٩ حالة غير مسبوقة، حيث علق الآلاف من الفلسطينيين على جانبي المعبر، وكان وضع نحو ستة آلاف فلسطيني كارثي بالمعنى الحقيقي للكلمة، فبالإضافة إلى حالة القلق والترقب والظروف النفسية الصعبة للعالقين على الجانب المصري، وحسب شهود عيان ممن التقاهم باحثو المركز فقد اضطر بعض هؤلاء إلى التسول أمام المساجد في مدينتي رفح والعريش المصريتين، إثر نفاذ مدخراتهم. فيما اضطر البعض إلى النوم في العراء، جراء عدم قدرتهم على النوم في فنادق أو استئجار شقق.

هذا وتشير أعمال الرصد التي يقوم بها المركز إلى أن قوات الاحتلال اتخذت من الأزمة الداخلية الفلسطينية ذريعة، لتمنع في إذلال المدنيين، سيما وأن الفترة التي سبق وشهدت طرفاً مشابهاً بعد تنفيذ قوات الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب، تشير إلى أن قوات الاحتلال سمحت في مرور العالقين ستة مرات على الأقل دون أن يكون هناك طرفاً فلسطينياً قائماً على تشغيل المعبر وقبل وجود المراقبين الأوروبيين، ما يؤكد أن الغاية هي إذلال المدنيين والحط من كرامتهم.

الحرمان من الوصول إلى الجامعات:

ينطوي انتهاك الحق في حرية التنقل والسفر على انتهاك لمختلف حقوق الفلسطينيين الأساسية كالحق في التعليم، بالنظر إلى التحاق الآلاف من الطلبة الفلسطينيين للدراسة الجامعية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبإغلاقها للمعبر تحرم قوات الاحتلال هؤلاء الطلبة من حقهم في الوصول إلى جامعاتهم. وربما لعبت توقيت الإغلاق دوراً ضاعف من المشكلة، خاصة وأن إغلاق المعبر جاء بعد بدء الإجازة الصيفية في الجامعات، وهي فترة عادة ما تشهد عودة أعداد كبيرة من الطلبة لقضاء الإجازة بين أفراد أسرهم. كما أن عدداً كبيراً من الطلبة الجدد كانوا أنهموا معاملات التسجيل في الجامعات خارج قطاع غزة، ومنهم من دفع رسوم فصل دراسي، إلا أن أحداً منهم لم يتمكن من الوصول إلى جامعته.

تشثيت شمل الأسر:

تتواصل معاناة آلاف الفلسطينيين الذين علقوا داخل قطاع نفسه، ممن جاءوا في زيارة لذويهم أو استخراج بطاقات هوية لأطفالهم، حيث تواصل قوات الاحتلال حرمانهم من العودة إلى البلدان التي قدموا منها، لجمع شملهم مع أسرهم.

ولا يقتصر الضرر عند حدود معاناتهم النفسية والمادية بل يتجاوزه ليشهد مئات الأسر خطر التشثت، ولاسيما أن عدداً كبيراً ممن قدموا لزيارة ذويهم في غزة نفذت إقامتهم في البلدان التي قدموا منها أو شارفت على الانتهاء، الأمر الذي قد يحول دون عودة البعض منهم في ظل تشدد كثير من الدول في السماح للفلسطينيين بدخول أراضيها. هذا بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة ببدء العام الدراسي، الأمر الذي قد يهدد الكثيرين منهم بضياح عام دراسي إذا ما استمر الإغلاق، خاصة وأن المدارس لا تقبل من تخلف عن الدراسة لفترة طويلة.

والجدير بالذكر أن قوات الاحتلال أغلقت معبر رفح وأعاقت العمل فيه طوال الفترة التي تلت ٢٠٠٦/٠٦/٢٦. ومنذ اندلاع الاقتتال ٢٠٠٧/٠٦/٩، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة، فرضت قوات الاحتلال إغلاقاً شاملاً للمعبر، وبعد أن اتبعت آلية إدخال العالقين على الجانب المصري عبر معبر بيت حانون (إيرز) مروراً عن معبر العوجا، تسير عملية السماح لمن علقوا داخل القطاع للعودة بالآلية نفسها بشكل بطيء لدرجة أن قدرة الآلاف من العالقين على الخروج قد تحتاج إلى عام كامل، هذا إذا ما سارت العملية بانتظام، أما في ظل استمرار تلك قوات الاحتلال فإن الوضع يزداد كارثية خاصة وأن النصف الثاني من شهر أيلول سبتمبر شهد عدم السماح لسفر أي من العالقين، وقامت قوات الاحتلال بمنع قوافلهم من الدخول وأعادتهم إلى غزة بالرغم من التنسيق السابق لهم.

العدوان الإسرائيلي المباشر

صعدت قوات الاحتلال من عدوانها وعملياتها العسكرية في قطاع غزة وشهد النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ تصعيداً كانت آثاره أشد قساوة في ظل إحكام الحصار المفروض على قطاع غزة، كما أشار الجزء السابق من هذا التقرير، وتميز هذا العدوان بتحلل تلك القوات الواضح من التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وكذلك الالتزامات التي يوجبها قانون حقوق الإنسان الدولي.

يحاول التقرير أن يستعرض أبرز الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، التي تظهر مدى تحلل قوات الاحتلال الإسرائيلي من التزاماتها والضحايا المدنيين الذين يسقطون جراء هذا التحلل وذلك من خلال استعراض أوجه العدوان الإسرائيلي المختلفة، والانتهاكات المنظمة والجسيمة التي ارتكبتها لقواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على النحو الآتي:

استهداف المدنيين

واصلت قوات الاحتلال استهداف المدنيين، مستخدمة القوة المفرطة والمميّنة في التعامل معهم، وحسب أعمال التوثيق التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد قتلت تلك القوات (٢٧٧) فلسطينياً من بينهم (٣١) طفلاً وأربعة إناث، خلال العام ٢٠٠٧، في قطاع غزة. هذا بالإضافة إلى إيقاع مئات الجرحى بين المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء. كما صعدت تلك القوات من عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية التي أوقعت قتلى وعشرات الجرحى في صفوف السكان المدنيين ممن يتصادف وجودهم في مكان الجريمة كالمارة على الطريق أو سكان المنازل القريبة وما إلى ذلك. والجدول الآتي يوضح عدد من قتلتهم قوات الاحتلال حسب مكان السكن، والأطفال منهم خلال العام ٢٠٠٧ وفي قطاع غزة.

شهداء ٢٠٠٧ حسب عنوان الإقامة (المحافظة)

عنوان الإقامة (المحافظة)	عدد الشهداء	الأطفال من الشهداء
خان يونس	٥٨	٠
دير البلح	٥٠	٤
رفح	٢٢	١
شمال غزة	٨١	٢٠
غزة	٦٦	٦
المجموع	٢٧٧	٣١

استخدام القوة المفرطة والمميّنة:

استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، قوة مفرطة ومميّنة بشكل منظم ضد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عموماً وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، ولم تكتفِ قوات الاحتلال أثناء عمليات القصف بواسطة الطائرات والدبابات أو البوارج الحربية مناطق تجمع المدنيين فلسطينيين، بحياة المدنيين لا سيما الأطفال بل وتعمدت في كثير، ار من الأحيان إيقاع أكبر عدد من الضحايا دون تمييز، ودون استخدام قوة متناسبة، ومن نافل القول أن لا ضرورة حربية لها، الأمر الذي ضاعف من عدد الضحايا في صفوف الفلسطينيين.

وصعدت قوات الاحتلال من عمليات القصف تجاه التجمعات السكانية في قطاع غزة بالرشاشات والصواريخ والقذائف المدفعية ما أوقع أعداداً كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، أثناء تواجدهم في منازلهم أو في محيطها. وربما تشكل جريمة قصف ديوان آل الحية في حي الشجاعية في مدينة غزة أحد الشواهد البارزة على ذلك، حيث قصفت الطائرات الحربية بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة ١٥:٢١ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠/٥/٢٠٠٧، مجموعة من السكان كانوا يجلسون عند مدخل ديوان آل الحية في نهاية شارع النزاز شرقي حي الشجاعية بغزة. وتسبب القصف في مقتل ثمانية مواطنين سبعة منهم من عائلة واحدة، واصيب ثلاثة آخرون وصفت جراح أحدهم بالخطيرة. والجدير ذكره أن ديوان آل الحية يقع بجوار منزل النائب في المجلس التشريعي ونائب رئيس كتلة حماس البرلمانية خليل إسماعيل الحية، وأن اثنين من الشهداء من أشقاءه، وباقي الشهداء من عائلة الحية نفسها.

وحول هذه الجريمة أدلى أحد الجرحى الذين أصيبوا في الحادث نفسه وهو زياد عبد المجيد إسماعيل الحية البالغ من العمر (٢٠ عاماً)، ويسكن نهاية شارع النزاز في منطقة الشجاعية، بإفادة مشفوعة بالقسم جاء فيها:

"عدت من مسجد السلام القريب من منطقة سكني، يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٠، بعد أن أديت صلاة المغرب و توجهت إلى ديوان العائلة برفقة أبي وعمي واثنان من أبناء عمومي، وعند وصولنا إلى الديوان قمنا بإخراج عدد من الكراسي ووضعناها خارج الديوان وجلسنا بالقرب من مدخل الديوان للاستمتاع بنسمات الهواء الباردة خارج الديوان، وبدأ عدد المتواجدين يزداد بعد ذلك شيئاً فشيئاً حيث انضم إلينا عدد من الجيران والأصدقاء وأفراد من العائلة نتحدث في أمور الحياة المختلفة، كنت اسمع في تلك الأثناء صوت طائرة استطلاع تحلق في سماء المنطقة كالمعتاد، بينما كنت جالسا بالقرب من مدخل الديوان، وعند حوالي الساعة ٩:٠٠ من مساء اليوم نفسه سمعت صافرة كنت اعتقد بانها صوت صاروخ أطلق باتجاه موقع من مواقع القوة التنفيذية أو مجموعة من المقاومين وما هي إلا لحظات حتى اشتد الصوت وشعرت بان الصاروخ اقترب مني فحاولت رفع راسي لمصدر الصوت إلا أنني لم استطع وشعرت بأنني أصبت بنشجن وفي تلك اللحظات سمعت صوت انفجار مدوي وفقدت الوعي مباشرة، أفقت و فوجئت بعد ذلك بانني في سيارة وشاهدت ابن عمي وائل محمد الحية وشعرت بأنه يضع يده على رقبتي وسمعته يقول أنه لا يزال حي فيه الروح وبعد ذلك فقدت الوعي من جديد، وعندما أفقت شاهدت عدد من الأطباء يحيطونني وكان احدهم يقوم بمسح وجهي ورقبتي و كنت اشعر بألم شديد، الأمر الذي دفعني بان اطلب من الأطباء أن يضعوا لي البنج ولا اعرف ما حدث بعد ذلك إلى أن استيقظت وأنا نائم على سرير المستشفى وقد لفت يداي بشاش ابيض واكتشفت بانني مصاب بشظايا في مختلف أنحاء جسمي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة كانت تشهد هدوءاً ولم يكن هناك أي أعمال إطلاق نار، الأمر الذي يؤكد تعمد تلك القوات قتل مدنيين عزل ولا يشاركون في أعمال قتالية.

وفي السياق نفسه قصفت الطائرات المروحية الإسرائيلية، عند حوالي الساعة ١٩:١٠ من مساء الخميس الموافق ٢٠٠٧/٥/١٧، بصاروخ، عائلة سليمان اللوحي، الذي يعمل حارساً لمكب النفايات المركزي الواقع أقصى شمال شرق مدينة رفح. وتفيد التحقيقات الميدانية أن القصف استهدف اثنين من أبناءه كانا داخل المكب، فيما تواجد والدهم داخل غرفته المتنقلة (كارفان)، وفور سماعه القصف توجه إلى السيارة لإنقاذ أبناءه واستدعاء الإسعافات، حيث لم تكن معه وسيلة اتصال هاتفية، وقبل أن يبتعد عن المكان لمسافة قدرت بحوالي مائة متر، عادت المروحيات لتقصف السيارة بصاروخ آخر ما أدى لانقلابها وإصابة سليمان، حيث تصادف مرور سيارة مرسيدس تولى ركابها إسعافه. وأسفر القصف عن إصابة اللوحي ومقتل ولديه الطفل محمد (١٣ عاماً)، ويوسف (١٨ عاماً)، وإصابة ابنتيه عائشة (١٧ عاماً)، وسماح (٢٠ عاماً)، والطفل أحمد (١٢ عاماً).

وفي سياق تصعيدها المتواصل قتلت قوات الاحتلال (١١) فلسطينياً، وأوقعت (٢٦) جريحاً مساء الأربعاء وفجر الخميس الموافق ٢٦ و ٢٧/٠٩/٢٠٠٧. وحسب تحقيقات مركز الميزان الميدانية فقد أطلقت الدبابات الإسرائيلية المتوغلة في محيط بلدية بيت حانون قذيفة مدفعية، عند حوالي الساعة ١٧:٠٠ من مساء الأربعاء الموافق ٢٦/٠٩/٢٠٠٧، سقطت أمام منزل المواطن جمال أبو جراد، الكائن في منطقة الزيتون جنوب غرب بيت حانون، فقتلت ثلاثة أشخاص من بينهم طفل واحد، فيما لحق بهم رابع متأثراً بجراحه الخطيرة، والضحايا هم: الطفل يوسف طلال البسيوني (١٧ عاماً)، وخيري موسى حمدان (٢٦ عاماً)، ومحمد أسامة عدوان (٢٠ عاماً)، وثائر عبد الوهاب البسيوني (٢٢ عاماً) متأثراً بجراحه، كما أسفر الحادث عن إصابة (٢٦) مواطناً بجراح متفاوتة، من بينهم أربعة أطفال، وصفت المصادر الطبية جراح ثلاثة منهم بالحرجة.

وفي حادث مماثل فتحت قوات الاحتلال المتمركزة عند معبر بيت حانون (إيرز)، نيران أسلحتها بكثافة، عند حوالي الساعة ٢١:٤٠ من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/٣٠، تجاه قافلة الحجاج العائدين من الديار الحجازية، وذلك أثناء محاولتهم استلام حقائبهم وحاجياتهم بعد اكتمال عملية المرور، فقتلت الحاجة خالدية أحمد حمدان التلبناني (٣٠ عاماً) جراء إصابتها بعبار ناري في الرأس. كما أصيب زوجها الحاج فريح محمد عليان التلبناني (٤٠ عاماً)، بعبار ناري في الكتف والرقبة، وهما من سكان مخيم المغازي وسط القطاع. وحول الحادث أدلى الجريح فريح محمد عليان التلبناني البالغ من العمر (٤٠ عاماً)، متزوج من السيدة خالدية أحمد حمدان التلبناني البالغة من العمر (٣٠ عاماً)، ويسكن في مخيم المغازي وسط قطاع غزة، بإفادة مشفوعة بالقسم جاء فيها:

"... بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦م، توجهت لأداء فريضة الحج برفقة زوجتي، حيث خرجنا من قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيرز) وصولاً إلي معبر الكرامة ثم الأراضي الأردنية إلى الديار الحجازية ... مكثنا لمدة (١٣) يوماً، وفي رحلة الإياب ... وصلت إلي معبر إيرز، الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي حيث كنت أحمل الحقائب والأمتعة وذلك في حوالي الساعة ٢١:٠٠ من مساء الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/٣٠م ... بعد أن تم فحص أوراقتي وأوراق زوجتي الثبوتية والتصاريح اللازمة من مجنذة إسرائيلية اجتزنا المعبر وخرجت أنا وزوجتي، وانتظرت في الساحة الخارجية الواقعة جنوب غرب المعبر ... كنت أنا وعدد كبير من الحجيج وذويهم اللذين انتظرونا في الخارج ... وأثناء انتظارنا سمعت صوت عبر مكبر للصوت يأتي من

برج للمراقبة وباللغة العربية يأمر المحتشدين بالعودة للخلف، ثم سمعت صوت إطلاق للنار ... تراجعت للخلف أنا وزوجتي وأصبحنا على أطراف المحتشدين ... وبينما كنت أقف أنا وزوجتي سمعت صوت إطلاق نار مرة أخرى شعرت بوخز خفيف في كتفي الأيسر وضعت يدي مكان الوخز فأحسست دماء تنزف فعرفت أنني أصبت ... سقطت على الأرض وشاهدت امرأة تسقط أرضاً ... حملني بعض الأشخاص ووضعوني في سيارة مدنية أنطلقت بي ونقلتني إلي مستشفى كمال عدوان وبينما كنت ممدداً علي سرير المشفى شاهدت امرأة ملقاة علي السرير عرفت من ملابسها أنها زوجتي ثم حولت إلي غرفة العمليات الجراحية حيث أخبرني الأطباء أنني مصاب بعيار ناري في الكتف والرقبة، وفي صباح اليوم التالي أخبرني أهلي أن زوجتي قد لقيت حتفها جراء إصابتها بعيار ناري في الرأس.."

استهداف الأطفال:

قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (٣١) طفلاً فلسطينياً في قطاع غزة خلال عام ٢٠٠٧. هذه الحصيلة ترفع عدد الأطفال الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال خلال الانتفاضة الثانية إلى (٥٥٢) طفل، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على العمليات العسكرية والحصار المفروض على قطاع غزة من آثار تمس مجمل حقوق بل ونواحي حياة الأطفال كافة في قطاع غزة وعلى مدى تمتعهم بالحد الأدنى من الحقوق التي كفلتها لهم مواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

أمثلة على استهداف الأطفال.

- فتحت قوات خاصة إسرائيلية كانت تتواجد في المنطقة الواقعة غرب منطقة السيفاء، شمال غرب بيت لاهيا، عند حوالي الساعة ٤٥:١٤ من مساء الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١، نيران أسلحتها الرشاشة تجاه أربعة أطفال كانوا يلحقون بطائراتهم الورقية التي أفلتت منهم على شاطئ البحر، ما أسفر عن استشهاد الطفلين: أحمد صبري سليمان أبو زبيدة (١٤ عاماً)، وزاهر جبر محمد المجدلاوي (١٤ عاماً)، بعد إصابتها بعدة نارية في الجسم، وإصابة الطفل: محمد ابراهيم محمود العطاونة (١٦ عاماً)، بعيار ناري في الظهر، وتم احتجازه من قبل جنود الاحتلال، ليخلوا سبيله عند حوالي الساعة ٠٠:١٤ من مساء اليوم التالي، فيما فرّ طفل رابع من المكان بأعجوبة. الجدير ذكره أن الأطفال تواجدا في منطقة مكشوفة على شاطئ البحر، تمكن قوات الاحتلال من التحقق من شخصياتهم بسهولة، ومن حقيقة كونهم غير مسلحين وأطفال لا يشكلون تهديداً.
- لقي الطفل المعوق حركياً: حمزة أمين فوزان المصري (١٧ عاماً) حتفه، عند حوالي الساعة ٠٠:٩ من صباح يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٦/١، متأثراً بجراحه التي كان قد أصيب بها، بعد سقوط قذيفة مدفعية - أطلقتها قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشمالية- على منزل عائلته الكائن في محيط مقبرة بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، عند حوالي الساعة ٢٥:٢٢ من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٠، بينما كانت العائلة تتواجد داخله. وأصاب القذيفة الجدار الشمالي الخارجي لغرفة نوم الأطفال الواقعة شمال غرب الطابق العلوي من المنزل، ودخلت شظاياها داخل غرف المنزل، ما أسفر عن إصابة رب المنزل وخمسة من أطفاله.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، عند حوالي الساعة ٠٠:١٨ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/٢١، صاروخاً واحداً من نوع أرض أرض، سقط في محيط المدرسة الزراعية الثانوية شمالي بيت حانون، ما أسفر عن استشهاد الطفلين: فادي منصور يونس الكفارنة (١١ عاماً)، وعبد القادر يوسف عبد عاشور (١٢ عاماً)، وأصيب جراء الحادث الطفل: أحمد سعيد البع (١٣ عاماً) بشظايا في الساق اليسرى، وصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة. والجدير ذكره أن المنطقة شهدت هدوءاً تاماً في الفترة التي سبقت إطلاق الصاروخ، وتفيد التحقيقات الميدانية أن الصاروخ استهدف الأطفال أثناء عبثهم بقاعدة حديدية لصاروخ محلي الصنع تواجدا في المنطقة ذاتها.
- أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، عند حوالي الساعة ١٠:١٧ من يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٨/٢٩، صاروخاً واحداً، من نوع أرض أرض، تجاه ثلاثة أطفال كانوا يلهون قرب منازلهم في المنطقة الصناعية الفلسطينية، الواقعة جنوب بلدة بيت حانون، ما أسفر عن استشهاد الطفلين: يحيى رمضان عطية أبو غزال (١٢ عاماً)، ومحمود موسى حسان أبو غزال (١٠ سنوات) على الفور، فيما استشدهت الطفلة: سارة سليمان عبد الله أبو غزال (١٠ سنوات)، عند حوالي الساعة ٣٠:٢٠ من مساء اليوم نفسه، متأثرة بجراحها الخطيرة.
- أطلقت قوات الاحتلال المتمركزة عند حدود الفصل الشرقية شرقي مخيم جباليا، صاروخاً واحداً، من نوع أرض أرض، عند حوالي الساعة ٠٥:١٨ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣٠، أصاب منزل عبد اللطيف صالح رضوان، المكون من ثلاث طبقات، وتسكنه ثلاثة أسر يبلغ عدد أفرادها (٢١) شخصاً معظمهم من الأطفال، ويقع المنزل في منطقة سكنية مكتظة بالقرب مسجد

البخاري، في محيط الإدارة المدنية سابقاً شرقي مخيم جباليا. وتسبب القصف في إصابة ستة أشخاص بجراح متفاوتة خمسة منهم من سكان المنزل نفسه، والسادس ضيف كان في زيارتهم. هذا ووصفت المصادر الطبية جراح اثنين منهم بالخطيرة، وكان من بين المصابين طفلين، وسيدتين ومسن وهم: عبد اللطيف صالح رضوان (٦٠ عاماً)، ونداء عبد اللطيف رضوان (٢٩ عاماً)، وزهية حسن رضوان (٧٠ عاماً)، ومحمد إبراهيم رضوان (٣ أعوام)، وأسامة العفيفي (٣٠ عاماً)، وابنته: شهد (عاماً واحداً)، وجميعهم أصيبوا بشظايا الصاروخ في أنحاء متفرقة من أجسادهم. كما ألحق القصف أضراراً جزيئية في منزل عماد محمد صلاح. وكانت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، قد أطلقت، صاروخاً واحداً، عند حوالي الساعة ٦:٤٥ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١٠/٣٠، سقط في منطقة زراعية مفتوحة، شرق مخيم جباليا أيضاً، لم يسفر عن وقوع إصابات أو أضرار.

جرائم القتل خارج إطار القانون

واصلت قوات الاحتلال عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية التي تمارس من خلالها أعمال القتل المنظم دون محاكمات وخارج نطاق القانون خلال العام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من حملة الإدانة الواسعة التي ترافق هذا النوع من الجرائم إلى أن قوات الاحتلال سعدت من ارتكابها. وجددير التذكير أن ضحايا هذه الجرائم ليسوا من المستهدفين فقط، بل تفضي إلى مقتل كثير من المدنيين الذين يسكنون في المناطق التي يستهدفها القصف أو أولئك الذين يتصادف وجودهم في المكان. ولا تبدي قوات الاحتلال أي اكتراث بحياة هؤلاء المدنيين، الأمر الذي يجعل هذا النوع من الجرائم يأتي أيضاً في سياق جرائم القصف العشوائي التي تحظرها اتفاقية جنيف الرابعة. وحسب المعلومات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان، فإن عدد عمليات القتل خارج نطاق القانون التي نفذتها قوات الاحتلال خلال العام ٢٠٠٧ بلغ (١٨) عملية، فشلت منها اثنتان في تحقيق أهدافها، فيما أسفرت (١٦) منها عن مقتل (٤٣) فلسطينياً، كان من بينهم (٣٤) مستهدفاً، وعن إصابة (٢٩) مدنياً بجراح متفاوتة، من بينهم (٧) أطفالاً، كما أسفرت تلك الاعتداءات عن تدمير (١٣) مركبة مدنية، ودراجة هوائية واحدة، كذلك تضرر منزل سكني واحد.

أمثلة على جرائم القتل خارج إطار القانون

- ارتكبت قوات الاحتلال كما أورد التقرير (١٨) عملية اغتيال وتصفية جسدية، يحاول التقرير استعراض أبرز عمليات الاغتيال التي نفذها الاحتلال خلال العام ٢٠٠٧ على النحو الآتي:
- اغتيال محمود عادل محمد عوض، (٢٤ عاماً)، وهو من سكان رفح، وعبد العزيز محمد الحلو، (عاماً ٢١)، وماجد سلمان البطش، (عاماً ٢٤)، ومحمد فوزي أبو نعمة، البالغ من العمر (٢٥) عاماً، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١.
- عماد محمد أحمد شبانة (٣٣ عاماً) على شارع الجلاء بمدينة غزة، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٧، حيث توفي متأثراً بجرحه بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٥.
- اغتيال أيمن محمود دلول، (٢٦ عاماً)، سامي سمير محمد الزعيم، (٢٥ عاماً)، أسامة سالم محمد الريفي، (٣٦ عاماً)، حسين ديب موسى أهل، (٢٩ عاماً)، شادي أحمد سعد أبو سرية، (٣٠ عاماً)، فوزي فارس إسماعيل الأشرم، (٢٥ عاماً)، في حي الزيتون، بمدينة غزة، بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٦.
- اغتيال مبارك عبدالله مبارك الحسنات (٣٨) عاماً، من مدينة دير البلح، بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٣.
- اغتيال ماجد يوسف إبراهيم الحرازين، (٣٧ عاماً)، وجهاد السيد محمد ضاهر، (٣٩ عاماً) في مدينة غزة، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧.
- اغتيال القيادي في سرايا القدس: سمير عوض الله خليل بكر، البالغ من العمر (٣٢ عاماً)، ومحمد سعيد محمود الترامسي، البالغ من العمر (٣٤ عاماً)، وأسامة علي عبد المجيد ياسين، (٣٢ عاماً)، ورابع متأثر بجراحه بعد ساعتين، هو: حسام محمود محمد أبو حبل، (٣٤ عاماً)، قرب مسجد التوبة، في مخيم جباليا، بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٨.
- اغتيال محمد مرشد خليل أبو عبدالله، (٤٣ عاماً)، والملقب (أبو مرشد)، وهو قائد سرايا القدس بالمحافظة الوسطى، ومرافقه إبراهيم علي سالم اللوح البالغ من العمر (٢٩ عاماً) أصيب بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧ واستشهد متأثراً بجراحه بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٩.

يورد التقرير بعض تفاصيل جريمتين من جرائم الاغتيال والتصفية الجسدية وهما:

١. جريمة اغتيال ماجد يوسف الحرازين، البالغ من العمر (٣٧ عاماً)، الذي استهدف بينما كان يستقل سيارته، وهي من نوع سكودا بيضاء اللون، بصاروخ واحد، عند حوالي الساعة ٨:٣٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١٢/١٧، بينما كانت تسير على شارع سعيد العاص الموازي لشارع النصر من الناحية الشرقية، عند

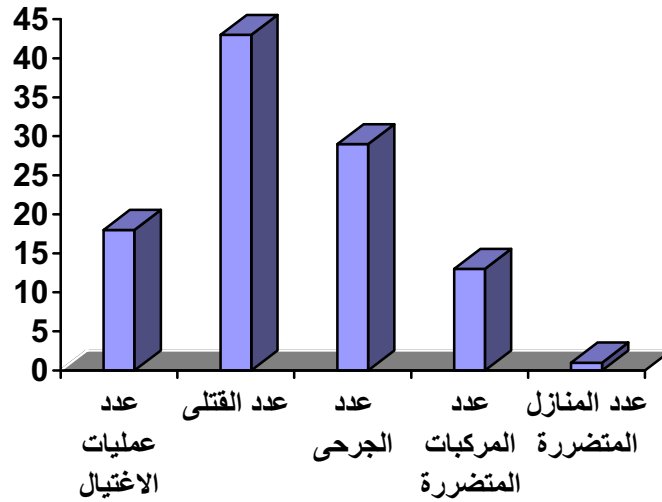
وصولها تقاطع شارع العاص واللبابيديب بالقرب من مسجد أبو هريرة، بمدينة غزة، وكان برفقته جهاد السيد ضاهر، البالغ من العمر (٣٩ عاماً). كما تسبب الهجوم في إصابة خمسة أطفال تواجدوا في محيط المكان، الذي استهدفه القصف وهو منطقة مكتظة بالسكان، والجرحى هم: محسن حسن سكيك (١٦ عاماً)، ويوسف حسن سكيك (١٢ عاماً)، ومحمود عصام عدس (١٧ عاماً)، وأحمد رياض الحايك (١٥ عاماً)، وكمال أحمد الصوراني (١٦ عاماً).

ولمزيد من التفاصيل حول جريمة اغتيال الحرازين أدلى أحد شهود العيان بإفادة حول الحادث نورد مقتطفات منها كالآتي: "كنت وثلاثة من الأصدقاء نستقل سيارة مدنية، ونسير على شارع سعيد العاص الواقع شرقي شارع النصر، وعند وصولنا إلى مفترق الطرق الذي يتقاطع فيه سعيد العاص مع شارع اللبابيدي بالقرب من المقبرة، سمعت صوت انفجار كبير، قريب من مكان وجودنا، التفقت نحو مصدر الصوت فشاهدت النيران تشتعل في سيارة مدنية، على بعد أمتار منا ... تراجلت من سيارتنا وهرعت مسرعاً نحو السيارة المستهدفة التي كانت إلى الشمال من مكان توقفنا ... كانت سيارة من نوع سكودا بيضاء، وكانت النيران تشتعل فيها ... اقتربت أكثر، حيث شاهدت طفلاً صغيراً ممدداً على الأرض ... تفقدته فوجدت إصابته طفيفة، فهونت عليه قليلاً ... أكملت طريقي نحو السيارة المتوقفة على بعد أمتار فشاهدت طفلاً آخر ممدداً على الأرض وبجانبه دراجة هوائية، وقبل أن أصله حمله بعض الشبان الذين وصلوا إلى المكان ووضعوه في سيارة مدنية ... تفقدت المكان المحيط بالسيارة، فشاهدت شخصاً ممدداً على الأرض في وسط الشارع المؤدى إلى الغرب ... اقتربت منه أكثر فشاهدته ينزف دماً وشاهدت جروحاً غائرة في رأسه وصدرة ... حملته بمساعدة آخرين ووضعناه في السيارة المدنية نفسها وبينما كنت أشرك في حمله تعثرت بساقاً آدمية كانت ملقاة على الأرض بالقرب من مكان سقوطه ... أدركت أنها لشخص آخر ... حملت الساق ووضعتها داخل السيارة نفسها، التي أسرعت للمستشفى ... وصلت الشرطة، وسيارات الدفاع المدني، التي أخذت تطفئ النيران".

كما يورد التقرير تفاصيل حول عملية اغتيال اثنين من عائلة أبو حسنين، فقد استهدف صاروخان إسرائيليان سيارة بيضاء اللون من نوع (بيجو ٥٠٤) عند حوالي الساعة ١٧:٣٠ مساء الخميس الموافق ٢٧/١٢/٢٠٠٧م، بينما كانت تسير على طريق صلاح الدين قبالة مخيم النصيرات، الأمر الذي أدى إلى استشهاد اثنين من ركبائها وهم: محمد أحمد أبو حسنين البالغ من العمر (٤٠ عاماً)، ومحمد فوزي أبو حسنين البالغ من العمر (٣٠ عاماً)، وعن إصابة (٦) مواطنين من بينهم طفلين.

وحول تفاصيل الحادث يورد التقرير مقتطفات من تصريح مشفوع بالقسم أدلى به للمركز أحد شهود العيان من سكان المنطقة القريبة من موقع القصف على النحو الآتي: "بينما كنت في منزلي الكائن في مخيم النصيرات، والذي يبعد نحو ٢٠٠ متراً غرب طريق صلاح الدين الرئيس الرابط بين جنوب وشمال قطاع غزة، عند حوالي الساعة ١٧:٣٠ من مساء الخميس الموافق ٢٧/١٢/٢٠٠٧م، سمعت صوت انفجار شديد ... نظرت من النافذة الشرقية لمنزلي، فشاهدت دخاناً يتصاعد من الطريق العام ... هرولت مسرعاً إلى المكان الذي ينبعث منه الدخان لاستيضاح الأمر ... شاهدت جمهرة من الناس كما شاهدت عدداً كبيراً من المركبات متوقفة في المكان ... شاهدت دخاناً كثيفاً يتصاعد من إحدى المركبات ... وشاهدت سيارة إسعاف تقف في المكان، اقتربت أكثر حتى وصلت إلى المكان، الذي امتلأ بأفراد الشرطة، فشاهدت النيران مشتعلة في مركبة متوقفة على جانب الطريق، كما شاهدت مجموعة من الشبان يحملون شخصاً كانت جنته مشوهة والدماء تنزف من أنحاء متفرقة منها، ووضعوه في سيارة الإسعاف ... وشاهدت شخصاً آخر كان ممدداً على الأرض بجانب المركبة المستهدفة، فقررت التوجه صوبه، وحاولت حمله بصحبة شابين آخرين تواجدا في المكان، وشاهدت ملبسه وكانت محترقة بالكامل، كما شاهدت الدماء تنزف من أنحاء متفرقة من جسده وخاصة من رأسه، نقلناه إلى سيارة الإسعاف التي غادرت المكان بسرعة، وبعد ذلك جاءت سيارة الدفاع المدني، وباشرت بإطفاء النيران المشتعلة في المركبة المستهدفة، والتي تحولت إلى حطام حيث شاهدت أجزاءها متناثرة في أنحاء المكان".

عدد عمليات الاغتيال	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد المركبات المتضررة	عدد المنازل المتضررة
١٨	٤٣	٢٩	١٣	١



استهداف الطواقم الطبية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي إعاقة عمل الطواقم الطبية بل وأمعن في إذلال أفراد طواقمها وتعريضهم للخطر على نحو يشكل انتهاكاً جسيماً لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ورصد المركز تكرار استهداف تلك القوات لأفراد الطواقم الطبية، واستمرار المضايقات بحقهم، حيث تم احتجاز مسعفين، وإخضاعهما للضرب والاحتجاز قبل أن يطلق سراحهما ويتم تدمير سيارة الإسعاف التي بحوزتهم بشكل كلي، خلال محاولاتهم نقل وإخلاء الجرحى والمرضى من المناطق التي تكون محلاً لعمليات توغل خلال العام ٢٠٠٧م. ويجدر التأكيد على أن أفراد الطواقم الطبية يضعون شارات فسفورية تشير إلى طبيعتهم. ولم يقف الأمر عند استهداف الأفراد بل كانت سيارات الإسعاف عرضة للاستهداف أيضاً رغم طلاءها المميز ووضوح الشارات التي تشير بالرسم والكتابة إلى كونها سيارة إسعاف وهي بذلك مميزة عن غيرها من المركبات المدنية والعسكرية.

وفيما يلي نستعرض بعض الحالات التي تم فيها استهداف الطواقم الطبية بشكل مباشر.

- فتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة ٤:٣٠ من فجر اليوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥، تجاه سيارة إسعاف، تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، عندما اقتربت من محيط موقع مقبولة، الواقع جنوب شرق مخيم البريج في المنطقة الوسطى من قطاع غزة، لنقل وإخلاء جرحى سقطوا خلال توغل قوات الاحتلال في تلك المنطقة. وتسبب إطلاق النار في إعطاب إطارات السيارة وإصابة هيكلها، وأجبرت تلك القوات سائقها محمد خميس الصالحي، (٣٩ عاماً)، والمسعف عزمي هشام أبو دلال، (٣٥ عاماً)، على التراجع منها وقيدتهما، وأجبرتهما على خلع ملابسهما، وأصبحت أعينهم واقتادتهم إلى أحد المنازل السكنية التي استولت عليها وحوالتها إلى ثكنة عسكرية حيث احتجزتهم لحوالي ست ساعات قبل أن تفرج عنهم.

وفي إفادة مشفوعة بالقسم أدلي بها احد المسعفين جاء فيها:-

عند حوالي الساعة ٤:٣٠ من فجر الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥م، بينما كنت على رأس عملي في محطة الإسعاف الواقعة في مدينة دير البلح، وصلت إشارة إلى عمليات المقر، تفيد بوجود جرحى في محيط موقع مقبولة للأمن الوطني الواقع جنوب شرق مخيم البريج، ارتديت ملابس الإسعاف وركبت سيارة الإسعاف حيث كان يقودها زميلي محمد خميس الصالحي، تم تشغيل الإشارة الضوئية و(الساينا)، وصلنا إلي منزل في تلك المنطقة الريفية ... نظرت من النافذة علي جانب الطريق شاهدت عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي يجلسون في البستان المجاور للطريق، استمرت السيارة بالحركة وأمسكت جهاز الإرسال وأبلغت محطة الإسعاف أننا دخلنا لمنطقة يوجد فيها جنود احتلال، فأمرني مسئول المحطة بالانسحاب والعودة فوراً ... فأبلغت زميلي السائق بالعودة، استدار السائق بسيارة الإسعاف وإذا بأحد الجنود يشير لنا بكف يده لكي نتوقف وجندي آخر يشير بيده بمواصلة السير، فقلت لزميلي السائق قف، وأخرجت راسي من النافذة وتحدثت معهم باللغة الانجليزية، أخبرته أننا جئنا إلي هنا لنقل جرحي ولم نجدهم ونريد الرجوع للمقر، فصرخ جندي باللغة العبرية ولم أفهم عليه، أخرجت راسي مرة أخرى وقلت له: تريد أن نمشي أم نتوقف؟ فوصلت إشارة لنا عبر جهاز

الإرسال بالانسحاب فوراً، أخفضت صوت الجهاز، تقدم ثلاثة جنود وأطلقوا النار علي السيارة من الأسفل شعرت بالخوف الشديد ورهبة الموقف، وبدأت في سري أنشاهد (أشهد أن لا إله إلا الله)، حينها سمعت فرقة الإطارات عرفت أن الجنود استهدفوا عجلات السيارة، عاد الجندي وصرخ علينا؟ أخرجت رأسي قلت ماذا تريد ماذا افعل؟ في هذه اللحظة شاهدت مياه تخر من مقدمة السيارة علي الأرض، وشاهدت شيئاً بيد الجندي ألقاه ناحية السائق ... سمعت صوت انفجار شديد، وخرج دخان كثيف ملأ السيارة وفوجئت بجنديين يصوبان أسلحتهم نحوي داخل السيارة ... أشار أحدهما لي برأسه إشارة فهمت منها أنه يطالبني بالترجل ... فنزلت وبدي مرفوعة للأعلي، وأمرني بخلع ملابسي، ومباشرة أمرني أحدهم بفتح باب الإسعاف، وفعلت، ثم أمرني بالسير أمامه ومشيت نحو البستان، وأجلسني علي الأرض بين الجنود وقام برفع النظارات التي ارتديها، وزميلي بالمثل ثم قام أحدهم بتقييد يدي من الخلف، وربط علي عيني عصابة من القماش، وأمرني بالوقوف وكنت أتحرك وأنا عارياً من الملابس، ودفعني أحدهم أمامه وتعثرت وسقطت علي الأرض فأوقفتني أحد الجنود واتضح لي أن ما تعثرت به هو درج (سلم خرساني) بدأت أصعد الدرجات وسمعت صوت أحدهم يقول مهدياً " والله لأ .. "، صعدت الدرج والقوا بي في أحد الغرف، جلست علي الأرض ... سمعت صوت رجل يقول لا تخافوا فعرفت انه يخاطب آخرين وبعد ذلك وجه كلامه لي ولزميلي وتبين أنه صاحب المنزل، وسمعت يقول شباب لا تخافوا واهدءوا ... بعد ساعة قال لي زميلي السائق لم أعد أشعر بيدي من شدة الألم، فقلت لصاحب المنزل الذي يجيد اللغة العبرية، أن يستأذن الجنود لكي يفكوا قيودنا ... أخبرنا برد الجندي "أخبرهم أن يخرسوا، منيح لم يقتلهم" ... أثناء تواجدنا بالغرفة كان يحضر جندي للغرفة ويضع فوهة البندقية مرة علي رأسي ومرة علي عنقي ومرة علي صدري وظهري ويقول " حماس ابن ..."، ويصق علينا ... وبينما كنت محتجراً في الغرفة سمعت صوت عيارات نارية ترتطم في الجدران على مقربة منا انبطحت على الأرض، وسمعت صوت أقدام تهرب من الغرفة، قدرت أنهم الجنود (بسبب صوت الحذاء العسكري) ... عاد الجنود إلى الغرفة وأخذوا صاحب المنزل لخارجها ثم أعادوه وتكرر الأمر، وكنت أسمع الرجل يطمأن زوجته وأولاده عندما يخرج معهم ... ثم عادوا وأخذوا زوجة الرجل ولم أسمعها ترجع ... حضر الجنود إلى الغرفة وتحدثوا إلى صاحب المنزل باللغة العبرية فتحدث الرجل مخاطبني بأنهم سيطلقون سراحي وزميلي وأضاف أنهم يحذرونكم من مغبة النظر خلفكم وأنتم تبتعدون، وقام الجندي بمساعدتنا على ارتداء ملابسنا، ثم فكوا العصابات عن عيني ثم عن أعين زميلي، بينما بقيت أيدينا مقيدة، وفتح باب المنزل وأمرونا بالخروج فخرجنا سيراً علي الأقدام مسافة ٢٠٠ متر ... شاهدنا عدداً من الشبان متجهين ومنهم من هرب خوفاً منا، اعتقدوا أننا وحدات خاصة فصرخت عليهم من بعيد نحن ضباط إسعاف نحن ضباط إسعاف، فأقترب منا بعض الشبان وفكوا القيود عن أيدينا وأثناء ذلك حضرت سيارة للإسعاف وأقلتنا إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح لتلقي العلاج.

استهداف الصيادين والمزارعين

منذ بداية انتفاضة الأقصى صعدت قوات الاحتلال من عدوانها ضد قطاع الصيد البحري والثروة السمكية وقطاع الزراعة في قطاع غزة، وتواصلت انتهاكاتها الموجهة ضد الصيادين والمزارعين الفلسطينيين منذ بداية العام ٢٠٠٧، حيث عمدت إلى وضع العوائق والعراقيل أمام العاملين في هذين القطاعين الهامين، واستهدفت العديد منهم بالقتل والإصابة والاعتقال، ولاحت بعضهم مطلقاً الرصاص والقذائف عليهم وهم في عرض البحر يزاولون مهنة الصيد، كما استهدفت ممتلكاتهم ومراكبهم.

وكانت حدة الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين قد ارتفعت وتأثرها بعد أعلنت سلطات الاحتلال الطوق الأمني الشامل على قطاع غزة، وفرضها طوقاً بحرياً منع خلاله الصيادين من ممارسة مهنة الصيد، بالإضافة إلى تعرض الصيادين بشكل شبه يومي إلى إطلاق نار واعتقال وتضييق ومصادرة أو تدمير قوارب البعض منهم. وعمدت الزوارق الحربية (الطراد، والدبور) إلى اعتراض قوارب الصيادين في عرض البحر، وتختلف الطرق التي يستخدمها الجنود في عملية الاعتراض، ويمكن وصف أبرزها على النحو الآتي:

يجبر جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين يجوبون عرض البحر في زوارق حربية قبالة شواطئ غزة الصيادين على مرافقتهم بقواربهم إلى مناطق بعيدة داخل المنطقة المحظورة على الصيادين الفلسطينيين، ويأمرهم من هم على ظهر المركب بخلع ثيابهم والتوجه إلى الزورق الحربي (الطراد) سباحة، وأحياناً يعتدون عليهم بالضرب، وفي أحيان أخرى تعتقل قوات الاحتلال الصيادين من عرض البحر، كما تجر قوارب الصيد الفلسطينية إلى الموانئ الإسرائيلية وتحجزها لفترات متفاوتة هناك، أو تقوم بإغراقها في عرض البحر، وبلغ عدد الصيادين الذين تم اعتقالهم من شواطئ قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧، واقتيادهم للموانئ الإسرائيلية للتحقيق معهم (٧٧) صياداً.

كما لم تستثن قوات الاحتلال المزارعين من دائرة الاستهداف فقد اعتمدت قوات الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة الثانية تجريف الأراضي الزراعية ومنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم كإجراء منظم يهدف إلى معاقبة

السكان جماعياً وإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية، فضلاً عن فرض القيود على تصدير منتجاتهم الزراعية، وفي الوقت نفسه حظر تزويدهم بالبذور والأدوية اللازمة لزراعتهم.

يستعرض التقرير بعض حالات استهداف الصيادين خلال العام ٢٠٠٧ على النحو الآتي:

١. فتحت قوات الاحتلال نيران رشاشاتها من زورق حربي إسرائيلي (طراد) في عرض البحر تجاه شواطئ البحر في مدينة رفح، عند حوالي الساعة ٢١:٠٠ من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/١/٣ تجاه الصيادين. كما أمرت تلك القوات - عبر مكبرات الصوت - الصيادين بالتوجه نحو الطراد، الذي كان يتواجد في منطقة خارج تلك المسموح للصيادين وصولها، وبعد ذلك أجبروهم على خلع ملابسهم والسباحة في المياه حتى وصلوا إلى الزورق الحربي، وعندما وصلوا أمرهم الجنود بالصعود إلى سطح الزورق ومن ثم مددوهم على سطح الزورق وقيدوا أيديهم وأعصبوا عيونهم، ونقلوهم إلى جهة غير معلومة. وتبين لاحقاً أنهم في ميناء أسدود الإسرائيلي، والصيادون المعتقلون هم: إسماعيل جمال محمد بصله البالغ من العمر ١٩ عام، وشقيقه سمير جمال بصله البالغ من العمر (١٥ عاماً)، وأيمن علي عبد الجبور البالغ من العمر ٤١ عام. وجاء في إفادة مشفوعة بالقسم للمركز، أدلى بها الصياد أيمن علي عبد الجبور البالغ من العمر ٤١ عام، ما يلي:

توجهت للصيد مع إسماعيل جمال بصله في قارب الصيد "الحسكة" التي يملكها، وكان يرفقتنا شقيقه سمير وذلك حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/١/٣، وكان الزورق الإسرائيلي داخل البحر في المنطقة المقابلة لنا من الغرب، وكنا نبعد عن الشاطئ حوالي ٢ كم مقابل ميناء الصيادين في رفح وهي المنطقة المصرح لنا الصيد فيها، وعند حوالي الساعة ٢١:٠٠ مساءً قرر الرئيس إسماعيل أن يغادر البحر وقام بتشغيل محرك القارب، ولم نبعد عن المكان سوى أمتار معدودات إلا وفوجئنا بإطلاق رصاص شديد نحونا، وبدأ مكبر الصوت الصادر عن (الطراد) الزورق الحربي الإسرائيلي بأمرنا بالتوقف، وعند توقفنا أمرنا بمرافقته إلى عمق البحر في المنطقة التي يمنع فيها تواجدنا، وأمرنا بخلع جميع ملابسنا والقفز في الماء والتوجه نحوهم، وعندما رفعونا إلى الطراد قام ٤ جنود بإجباري على الاستلقاء على سطح الطراد، وقاموا بتقييد يدي وعصب عيني ... بعد حوالي ساعة أحسست بضوء كثيف نفذ من خلال العصابة ... توقف الزورق وأنزلوني حيث أزال أحد الجنود العصابة عن عيني ... ونقلوني إلى غرفة عبارة عن كرفان، وقام طبيب بفحصي، وبعد ذلك فتحوا علينا التكييف الساخن لحوالي ١٥ دقيقة، وألبسوني لباساً خفيفاً كأكي اللون واستدعوني إلى غرفة شاهدت فيها شخصاً بلباس مدني عرف عن نفسه بأنه ضابط واسمه أبو كريم ... بدأ يسألني عن مهربي السلاح، وعن الصيادين الذين يجتازون الحدود مع مصر، وسألني عن النشاطات والتنظيمات، وعرض عبر جهاز كمبيوتر صغير (كمبيوتر محمول) المناطق، وعرض نقطة على خريطة هي منزلي، وسألني عن موقع لكتائب القسام يقع مقابل لمنزل (... في الشارع الأخير في تل السلطان، وعرض لي صورة المنزل وأشار إلى الموقع ... أجبته أنا صياد لا أعلم بالمهربيين وتجار السلاح أنا أقضي وقتي داخل البحر للصيد، وأعود لمنزلي ... بعد انتهاء التحقيق معي أعادوني للغرفة نفسها، التي كنت فيها وبعد انتهاء التحقيق معنا عادوا وقيدونا وأعصبوا أعيننا وأعادونا عند حوالي الساعة ٤:٠٠ فجراً للزورق الحربي حتى وصلنا قبالة ساحل دير البلح، وقام جنديان بحمل الرئيس إسماعيل وقذفوا به إلى البحر، وعندما حاولوا ألقائي في البحر تمسكت بجدار حديدي محيط وبدأت اصرخ عليهم أنا لا أعرف السباحة وكذلك بدأ سمير بالصراخ ... أمر أحدهم إسماعيل بان يقترب بقارب الصيد من الزورق الحربي ... أنزلونا بعد ذلك إلى القارب، وأعطونا لتر سولار واحد، ولكنه لم يكن كافياً، فتوقف القارب بنا، علماً أننا كنا في عرض البحر في منطقة بعيدة غرباً فاستهلكنا كل الوقود، وبقينا في عرض البحر نعتمد على الموج والرياح حتى وصلنا لمنطقة يتجمع الصيادون فيها للصيد ... أخذنا منهم من الوقود ما يكفي لوصولنا إلى رفح، وعدنا إلى منازلنا مرضى بسبب البرد الشديد الذي تعرضنا له.

٢. اعترضت أربع زوارق حربية إسرائيلية، عند حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/١٩ طريق (١٤) قارباً من قوارب الصيد الفلسطينية وحاصرتها، وأجبرت الصيادين الفلسطينيين الذين كانوا على متنها والبالغ عددهم نحو (٥٦) صياداً على التقدم إلى عمق البحر حيث المنطقة المحظور على الصيادين الفلسطينيين الوصول إليها، قبل أن توثق رباط القوارب الفلسطينية ببعضها بعضاً، وتجبر الصياد حسن خليل عبد الله النجار (٤٥ عاماً) على القفز في الماء والتوجه نحو الزورق الحربي الإسرائيلي، ثم بدأت تأمر - عبر مكبرات الصوت - الصيادين الواحد تلو الآخر بالقفز في الماء والسباحة نحو قاربها، وانقطع الاتصال مع الصيادين حسب المعلومات التي حصل عليها باحث المركز من يوسف الزهار نقيب الصيادين في رفح، والذي قدر عدد الصيادين المحتجزين من رفح (٥٠ صياد)، أفرج عنهم جميعاً فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٠ ما عدا النجار.

٣. فتحت قوات الاحتلال المتوغلة شمال غرب بيت لاهيا، عند حوالي الساعة ٩:٤٥ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٤/٥/٢٠٠٧ نيران أسلحتها في اتجاه منازل مجموعة من الصيادين، المتواجدين قرب محطة تحلية مياه الشرب، الكائنة غرب البلدة، شمال منتجع الواحة السياحي، ما أسفر عن استشهاد المواطن سعيد نادي صالح العطار، البالغ من العمر (٢٩ عاماً)، بعد إصابته بعيار ناري ثقيل، اخترق ظهره وخرج من صدره. الجدير ذكره أن العطار يعمل في مهنة الصيد، وكان في طريق عودته من عمله، ويتواجد في المنطقة المذكورة أعلاه بصفة اعتيادية. (إفادة الهسي من حسين)

٤. اعتقلت قوات الاحتلال، عند حوالي الساعة ٩:٠٠ من صباح الأربعاء الموافق ٢٢/٨/٢٠٠٧، ثمانية صيادين، بعد أن حاصرتهم الزوارق الحربية وسط إطلاق نار متزامن من الزوارق ومن طائرات مروحية حلقت فوق قوارب الصيد الفلسطينية في عرض البحر قبالة شواطئ مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وتبين أن من بين المعتقلين خمسة لم يبلغوا الثامنة عشر من عمرهم، والمعتقلون هم: كامل رجب أبو عودة (٤٨ عاماً)، خليل كامل رجب أبو عودة (١٨ عاماً)، عبد الرحمن عبد الهادي محمد القن (١٤ عاماً)، إياد باسم أبو سليمة (١٤ عاماً)، أحمد محمد النجار (٢٢ عاماً)، محمد فرحات عاشور (١٦ عاماً)، يوسف عبد الله خليل النجار (١٧ عاماً)، علي حسن النجار (١٧ عاماً). كما لحقت أضرار بـ (١٥) قارباً من قوارب الصيد، فيما أصيب منزل عبد الهادي القن المقابل لشاطئ البحر بقذيفة مدفعية دون وقوع إصابات.

وحول إطلاق النار على الصيادين وهم فيعرض البحر، جاء في إفادة مشفوعة بالقسم للمركز، أدلى بها الصيد زياد عبد الكريم يوسف مقداد، البالغ من العمر (٣٦ عام)، ما يلي:

"عند حوالي الساعة ٥:٠٠ من فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٢/٨/٢٠٠٧ كنت برفقة شقيقي عبد الله، البالغ من العمر (٢٠ عاماً)، على قارب صيد (حسكة) بمجداف يدوي، ابتعدنا لمسافة تقدر بحوالي ٥٠٠م عن شاطئ بحر رفح مقابل القرية السويدية، وقمنا بإرساء السنار في البحر لصيد الأسماك، وكان يتواجد قربنا (١١) قارب صيد، وعندما قررنا المغادرة، وعند اقترابنا من شاطئ البحر بحوالي ١٠ أمتار فوجئنا بأربع زوارق حربية إسرائيلية "طرادات" تقترب منا ... اقتربت لمسافة تقدر بحوالي ١٠٠ إلى ١٥٠م، وبدأت تطلق النار تجاهنا وسمعت صوت طائرات تقترب وبدأت أسمع صوت إطلاق نار يأتي من السماء وشاهدت طائرتين مروحيتين تطلقان النار من حولنا بشكل عشوائي ... كنا ضمن مجموعة من القوارب حوالي ثمانية، في حين كنت أشاهد أربعة قوارب أبعد من في عرض البحر... تمكنا من الهرب ومغادرة البحر بأقصى سرعة خوفاً على حياتنا، وبدأت الزوارق بإطلاق قذائف تجاه الشاطئ ... واصلنا الجري هاربين إلى دخل القرية السويدية، والنيران تلاحقنا، واستمر إطلاق النار المتواصل والقذائف تجاه المنطقة لحوالي (٥٤) دقيقة تقريباً، في حين لم يتمكن (٨) من الصيادين على متن القوارب الأربعة المتواجدة في عرض البحر من المغادرة ... (وتبين لاحقاً أن الزوارق الحربية اقتادتهم لجهة غير معلومة) ... غادرت الطائرات والزوارق المنطقة مخلفة أضراراً كبيرة في قوارب الصيد التي نمتلكها وتمثل مصدر رزقنا الوحيد."

٥. اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزة في عرض البحر، عند حوالي الساعة ٧:٠٠ من صباح يوم الاثنين الموافق ١١/٥/٢٠٠٧ أربعة صيادين فلسطينيين، أثناء مزاولتهم لعملهم قبالة شواطئ بحر رفح، وهم: خالد علي البردويل (٣٠ عاماً)، وعلي سمير البردويل (٢٠ عاماً)، ومحمد عادل البردويل (١٦ عاماً)، وأحمد جمعة أبو سليمة (١٩ عاماً)، واقتادتهم إلى جهة غير معلومة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الزوارق الحربية الإسرائيلية فتحت نيران أسلحتها تجاه قوارب الصيادين بشكل كثيف، قبل أن تتقدم وتعتقل الصيادين، الذين أفرجت عنهم مساء اليوم نفسه.

٦. فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة ١١:١٥ من صباح يوم السبت الموافق ٢٤/١١/٢٠٠٧، تجاه عدد من الصيادين الفلسطينيين، الذين تواجدوا على شاطئ بحر بيت لاهيا، ما أسفر عن إصابة الصياد راند نادي العطار، البالغ من العمر (٢٩ عاماً)، بعيار ناري في الفخذ الأيمن، وقد وصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة.

يستعرض التقرير بعض حالات استهداف قوات الاحتلال للمزارعين على النحو الآتي:

- أطلقت قوات الاحتلال النار بكثافة من أحد أبراج المراقبة العسكرية المنتشرة على طول الشريط الحدودي شرق بلدة الفخاري عند حوالي الساعة ٧:٤٠ من صباح يوم الجمعة ٧/١٢/٢٠٠٧، تجاه مجموعة من المزارعين كانوا يستقلون جراراً زراعياً، وذلك لحرث قطعة أرض تعود لمواطن من عائلة حمد وتبعد نحو ٦٠٠ متر إلى الغرب من الشريط الحدودي مع إسرائيل، شرقي البلدة المذكورة. وتسبب إطلاق النار في مقتل بهجت محمد بركة أبو دقة (٣٠ عاماً)، جراء إصابته بعيار ناري اخترق عنقه من الخلف ونفذ من الأمام بينما كان يقود الجرار برفقة اثنين من أعمامه، وتم نقله

- بواسطة سيارة مدنية من المكان، قبل أن يتم نقله إلى سيارة إسعاف قابلتهم في وسط الطريق، ومن ثم إلى مستشفى ناصر في خان يونس حيث أعلنت المصادر الطبية أنه وصل جثة هامة.
- فتحت قوات الاحتلال، المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها عند حوالي الساعة ١٤:٣٠ من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٢/١٣، تجاه مجموعة من المزارعين، الذين تواجدوا في حقولهم قرب محررة دوجيت شمال غرب بيت لاهيا، ما أسفر عن إصابة المزارع ناصر محمد رمضان غبن (٢٥ عاماً)، بعيار ناري في ساعده اليسرى ووصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة.
- فتحت قوات الاحتلال المتمركزة على حدود الفصل الشرقية نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة ٢٠:٢٠ من يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٥ تجاه الطفل: صلاح زيدان عسلي (١٧ عاماً)، أثناء تواجده في المنطقة الزراعية الكائنة قرب حدود الفصل، ما أسفر عن إصابته بعيار ناري في الكتف الأيمن، وصفت المصادر الطبية جراحه بالمتوسطة. وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطفل عسلي كان في طريق الإياب من مزرعة العائلة شرق جباليا إلى منزله عندما تعرض لإطلاق النار.
- فتحت قوات الاحتلال، المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الثقيلة، عند حوالي الساعة ٧:٣٥ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/٢١، وبشكل كثيف، تجاه المناطق الزراعية الواقعة شرق جباليا دون وقوع إصابات، ولكن إطلاق النار حال دون وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الكائنة في محيط المكان.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي، المتمركزة على السياج الفاصل، نيران أسلحتها بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٣م تجاه المزارعين شرق مدينة دير البلح، ما أسفر عن إصابة المواطنة عايشة حسن سعيد (٥٠ عاماً)، بعيار ناري في ساعدها اليمنى، نقلت على إثرها إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح ووصفت المصادر الطبية حالتها بالمتوسطة. يذكر أن المواطنة عايشة كانت تقوم بالفلاحة أثناء إصابته.
- أصيب المزارع عبد الرحمن سالم أبو حمام (٤٢ عاماً) في حوالي الساعة ١٦:٠٠ من مساء الأحد الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٣ جراء إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي نيران أسلحتها على مجموعة من المزارعين كانت تقوم بأعمال الفلاحة شرق مدينة دير البلح، وقد نقل أبو حمام إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح بعد إصابته بعيار ناري في الظهر.

استهداف الصحفيين

تعرض الصحفيون الفلسطينيون والعاملون في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى انتهاكات قوات الاحتلال، خلال العام ٢٠٠٧م، حيث رصد باحثوا مركز الميزان لحقوق الإنسان، عدة حالات تعرض فيها الصحفيون لاعتداءات تلك القوات، بالرغم من وضعهم شارة تدلل على كونهم عاملين في المجال الصحفي، وقد أشار المركز عبر البيانات الصحفية في كل مرة أن هذه الممارسات تندرج في سياق محاولات قوات الاحتلال تغييب وطمس الحقائق والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، كون تغطية الأحداث من شأنها فضح الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، وقد رصد باحثو المركز العديد من الاعتداءات خلال العام ٢٠٠٧م، تضاف إلى مئات الاعتداءات التي استهدفت صحفيين أجانب وفلسطينيين منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

يستعرض التقرير بعض حالات استهداف الصحفيين على النحو الآتي:

- أصيب المصور الصحفي عماد غانم (يعمل مصور في فضائية الأقصى)، خلال تغطيته لمجريات أحداث توغل قوات الاحتلال فجر الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥ في محيط موقع مقبولة، الواقع جنوب شرق مخيم البريج. وحسب التحقيقات الميدانية التي قام بها المركز فقد أطلقت قوات الاحتلال عند حوالي الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٠٧/٥، قذيفة تجاه ثلاثة أشخاص وأعلن عن مقتلهم في وقت لاحق، وهم: محمود أبو غرقود، محمود نور، أحمد أبو جلد، وتقدمت مجموعة من الشبان لمحاولة نقل وإخلاء الجرحى الثلاثة من المكان، وكان المصور الصحفي عماد محمد حسن غانم (٢١ عاماً)، على مقربة من الجرحى يحاول تصوير الأحداث، قبل أن تستهدفه قوات الاحتلال بإطلاق نار أدى إلى سقوطه أرضاً وكانت الكاميرا التي يحملها واضحة للعيان، الأمر الذي لم يحل دون مواصلة تلك القوات إطلاق النار على ساقى غانم. وكانت الصورة التي نقلتها معظم الفضائيات في نقل حي ومباشر تؤكد تعمد إلحاق الإعاقة بالصحفي، الذي تواصل إطلاق النار على ساقيه ومنع الطواقم الطبية من الوصول إليه. وبعد أن هدا إطلاق النار قليلاً تمكنت مجموعة من الشبان من الوصول إليه وإخلاءه من المكان حيث انطلقت سيارة الإسعاف نقله إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح ومن ثم تم تحويله لخطورة حالته إلى مستشفى الشفاء حيث اضطر الأطباء إلى بتر ساقيه للحفاظ على حياته.

أنا المصور عماد محمد حسن غانم، أبلغ من العمر (٢١ عاماً)، أعزب، وأسكن في بلوك (٤) من مخيم البريج، وأعمل مصوراً في شبكة الأقصى الإعلامية ... عند حوالي الساعة ٨:٠٠ صباح الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥م، خرجت من منزلي إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلج، بغرض التقاط صور للضحايا اللذين سقطوا جراء التوغل المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة الواقعة جنوب شرق مخيم البريج (منطقة مقبولة)، وبعد أن انتهيت من عملي في المستشفى، رجعت إلى مكان الأحداث (محيط موقع مقبولة)، حيث كانت عملية التوغل مستمرة وقمت بالتقاط الصور، أثناء ذلك سمعت صوت انفجار شديد، وكان قريب مني حملت الكاميرا بيدي اليمنى ورفعتها كي تكون ظاهرة للجنود، وكنت من خلال متابعتي علمت أن هناك جنود يعتلون أسطح المنازل السكنية المرتفعة ... شاهدت عدداً من الشباب يهرولون إلى مكان الانفجار أسرع خلفهم ... شاهدت ثلاثة جثث ممزقة وملقاة على الأرض ... شاهدت آثار الحروق في أجسادهم، فبدأت أصور المشهد ... شاهدت الشبان يحملون جريحين ويخولونهم من المكان ... كما شاهدت آخرين يحاولون حمل جريح ثالث فحاولت المساعدة في حمله ... تحركت عدة أمتار، وجاء شاب وحمل عني فيما واصلت التقاط الصور، وتقدمت من الجهة الأمامية، لعدة أمتار لتصوير مشهد حمل الجريح من الأمام ... فجأة سمعت صوت إطلاق نار حاولت الهرب ... سقطت أرضاً ... هممت بالوقوف ومواصلة السير ولكن إطلاق النار تجدد ... شعرت بأن الأعيرة النارية تصيبني ... بقيت ممدداً على الأرض ... فقدت الإحساس في الجزء السفلي من جسمي (الأطراف السفلية)... صحوت مرة أخرى، وشعرت أنني داخل سيارة إسعاف...".

هذا وأفادت التقارير الطبية أن الصحفي غانم أصيب بعيار ناري في الحوض وغيارين في الفخذ الأيسر، و الفخذ الأيمن. كما تم بتر ساقه، حيث بترت ساقه اليمنى من أعلى الركبة وبترت ساقه اليسرى من أسفل الركبة مباشرة، وسيتم إجراء عمليات جراحية أخرى له بعد أن تستقر حالته.

وفي حادث مماثل أطلق جنود الاحتلال المتمركزين في البنايات العالية نيران أسلحتهم بشكل كثيف خلال توغلهم في منطقة قرية المصدر وسط قطاع غزة، عند حوالي الساعة ١:٣٠ من مساء الخميس لموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٠م، ما أسفر عن إصابة المصور الصحفي نهاد خليل شناعة (عودة الله)، (٣١ عاماً)، بعيار ناري في الفخذ الأيمن، (ويعمل مصوراً في وكالة رويترز للأخبار). كما أصيب المصور رامي تيسير أبو دية، (٢٢ عاماً)، يعمل مصوراً في فضائية الأقصى بشظية في الرأس، وذلك عند حوالي الساعة ١٥:٣٠ من مساء اليوم نفسه عندما أطلقت الطائرات المروحية ثلاثة صواريخ سقطت على منطقة بلوك (B) من مخيم المغازي. وبلغت حصيلة الجرحى (١٧) جريحاً من بينهم أربعة وصفت المصادر الطبية جراحهم بالخطيرة، وانسحبت قوات الاحتلال من المنطقة عند حوالي الساعة ٢٢:٢٠ من مساء اليوم نفسه. ووفقاً لإفادة مشفوعة بالقسم أدلي بها المصور نهاد خليل علي شناعة، جاء فيها:-

أعمل مصوراً صحفياً في وكالة (رويتز للأخبار)، أسكن في مخيم المغازي بلوك (B)، علمت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي تتوغل في المنطقة الشرقية من مخيم المغازي منذ ساعات فجر الأولي، وعند حوالي الساعة ٨:٣٠ صباح الخميس الموافق ٢٠٠٧/١٢/٢٠م، خرجت من منزلي مرتدياً السترة الخاصة بالعمل، المرسوم عليها شارة (PRESS)، بغرض مزاولة عملي كمصور صحفي وقابلت زميلي في العمل عبدربه شناعة، ومن ثم توجهنا إلى المنطقة الشرقية من المخيم ... وصلنا إلى مقربة من مسجد حسني، شاهدت عناصر من المقاومة الفلسطينية في الشوارع الفرعية، كما شاهدت سيارة إسعاف علي بعد حوالي ٣٠ متراً، وعلي الفور أسرعت نحوها من أجل التقاط صور لجرحي أو شهداء، وبينما كنت أتقدم سمعت صوت إطلاق نار شعرت بألم في فحذي الأيسر وحينها أدت نفسي للخلف فشاهدت سيارة إسعاف أخرى وهولت نحوها حيث قطعت مسافة ٢٠٠ متر وكان الألم شديد، ومن هناك أقلتني سيارة الإسعاف إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلج حيث تلقيت علاجاً أولياً ومن ثم حولت إلى مستشفى درا الشفاء في مدينة غزة.

- أصيب المصور الصحفي محمد جاد الله حسن سالم، عند حوالي الساعة ١٢:٣٠ من ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١٠/٢ بعيار ناري في ساقه اليسرى، وذلك عندما تقدم مع مجموعة من الأهالي، كانوا ينتظرون عودة أبنائهم المحررين من السجون الإسرائيلية، عند بوابة معبر بيت حانون (إبرز) الإسرائيلية على معبر بيت حانون (إبرز) لاستقبالهم، ففتحت قوات الاحتلال نيران أسلحتها بشكل عشوائي، ما تسبب في إصابة المصور.

التوغلات

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على قطاع غزة، وشكل التوغل داخل أراضي القطاع واحداً من أبرز أشكال هذا العدوان المتصاعد. وانطوت هذه التوغلات على جرائم مركبة حيث تقوم خلالها قوات الاحتلال باستهداف مباشر للمدنيين وممتلكاتهم والمنازل والمنشآت والمركبات والأراضي الزراعية سواء بإطلاق النار العشوائي أو بالقصف والهدم والتدمير والتجريف. كما تقوم تلك القوات خلال توغلاتها باعتقال

الذكور من السكان عشوائياً وتتعمد إذلالهم وإهانتهم، ولاسيما الأسلوب الجديد الذي تقوم خلاله تلك القوات بإجبار عشرات المعتقلين على التعري أمام بعضهم وتلبسهم لباساً فضفاضاً¹. ودأبت قوات الاحتلال أثناء توغلاتها شبه اليومية على مدار العام المنصرم على إيقاع خسائر فادحة في صفوف المدنيين وممتلكاتهم أثناء توغلاتها بالإضافة إلى استهداف البنى التحتية واحتلال المنازل وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ونقاط مراقبة، وقطع خطوط الهاتف والكهرباء وتخريب الشوارع وشبكات المياه، حيث رصدت وحدة البحث الميداني لدى المركز (١٢٣) توغلاً في مختلف مناطق قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٧. وتسببت أعمال القصف وإطلاق النار العشوائي، التي ترافق عمليات التوغل، في مقتل (٨٣) شخصاً من بينهم خمسة أطفال وسيدة، وإصابة (١٩١) شخصاً آخر بجراح مختلفة. كما اعتقلت قوات الاحتلال خلال توغلاتها (٤٣٨)، لم يزل (٨٦) منهم قيد الاعتقال. هذا بالإضافة إلى تجريف (٤٩٦) دونم من الأراضي الزراعية، كما هو مبين في الجدول التالي حسب كل محافظة:

المحافظة	التوغلات	الشهداء	الأطفال من الشهداء	النساء من الشهداء	الجرحي	المعتقلين	الأراضي الزراعية بالدونم
رفح	١٢	٥	٠	٠	٥	١٦	٠
خان يونس	٢٧	٣٧	٠	١	٦١	١٧	٧٩
دير البلح	١٦	١٩	٠	٠	٥٠	٣٧	١٥١
غزة	٦	١١	٢	٠	٥١	٠	٦٠
شمال غزة	٦٢	١١	٣	٠	٢٤	١٦	٢٠٦
المجموع	١٢٣	٨٣	٥	١	١٩١	٨٦	٤٩٦

يلقي الجزء التالي من التقرير الضوء على عدد من توغلات قوات الاحتلال الكبيرة والنوعية، وأبرز الخسائر والأضرار التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم، ويستعرضها كالاتي:

محافظة شمال غزة:

١. توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأكثر من ٢٢ آلية عسكرية عند حوالي الساعة ٥:٣٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١ من أكثر من محور في شمالي بيت لاهيا، واتخذت من عدة أماكن زراعية ثكنات عسكرية لقناصتها، وفتحت نيران أسلحتها تجاه كل من يقترب من تلك المناطق، ما أسفر عن استشهاد فلسطينيين، وإصابة خمسة مواطنين بجراح مختلفة، كما أطلقت قوات الاحتلال الراجلة نيران أسلحتها الرشاشة تجاه سيارات الإسعاف، ما حال دون قدرتها على إخلاء المصابين. وباشرت تلك القوات عمليات تجريف لأراض زراعية في تلك المنطقة، كما قامت بهدم منزل بشكل كلي وإلحاق أضرار جزئية بمنزلةين آخرين، كما شنت تلك القوات حملة اعتقالات في سكان المنطقة حيث بلغ عدد المعتقلين (٢٤) معتقلاً، وانسحبت تلك القوات عند حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٨/٣.

٢. توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة ١٢:٣٠ من ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٩/٢٦، بقوة مكونة من حوالي ٥٠ آلية عسكرية، انطلاقاً من حدود الفصل شرقي بلدة بيت حانون، ثم شرعت في التقدم تجاه الغرب من محور، حيث تمركزت ٤٠ آلية عسكرية منها في المنطقة الصناعية جنوب بيت حانون وسط إطلاق كثيف للنيران. وتزامن هذا التقدم، مع تقدم آخر لعشر آليات عسكرية تجاه الشمال، حيث تمركزت خمس منها في منطقة الشوبكي الواقعة شمالي البلدة، فيما تمركزت الخمس الأخرى في منطقة شراب شمال شرقي البلدة، واتخذت تلك الآليات لأنفسها مواقع قتالية، فتحت من خلالها النار تجاه كل ما يتحرك في محيط المكان. وعند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من مساء الأربعاء نفسه، وسعت القوة المتوغلة في محيط المنطقة الصناعية من رقعة توغلتها، حيث تقدمت لتقطع طريق صلاح الدين الرئيس، وشارع خليل الوزير (المدخل الرئيسي الجنوبي لبيت حانون)،

¹ راجع الصورة في موضوع الاعتقالات، وهي تظهر هذا اللباس، وهو رقيق جداً بحيث لا يقي من البرد.

وتمركزت في محيط مبنى بلدية بيت حانون، وفتحت نيران أسلحتها بكثافة تجاه منازل السكان المدنيين في منطقة الزيتون الواقعة غرب مبنى البلدية. كما تقدمت بعض الآليات إلى الجزء الشرقي من منطقة قليبو، الواقعة غربي طريق صلاح الدين، واتخذت لها أماكن قتالية، فتحت من خلالها النار تجاه كل ما يتحرك في محيط المكان، وعند حوالي الساعة ١٧:٠٠ من مساء اليوم نفسه، أطلقت إحدى الدبابات المتوغلة في محيط بلدية بيت حانون، قذيفة مدفعية، سقطت أمام منزل المواطن: جمال أبو جراد، الكائن في منطقة الزيتون جنوب غرب بيت حانون، ما تسبب في قتل أربعة أشخاص، من بينهم طفل واحد، كما أصيب (٢٦) شخصاً بجراح متفاوتة، من بينهم أربعة أطفال، ووصفت المصادر الطبية جراح ثلاثة منهم وبالغة الخطورة. وتفيد التحقيقات الميدانية، أن قوات الاحتلال استهدفت تجمعاً للسكان المدنيين، أثناء مشاهدتهم التوغل في منطقة الزيتون دونما تمييز، هذا وانسحبت قوات الاحتلال من الأماكن التي توغلت فيها عند حوالي الساعة ٣:٠٠ من فجر اليوم التالي الخميس الموافق ٢٧/٩/٢٠٠٧، مخلفة ورائها أضراراً كبيرة بالبنية التحتية وخطوط الكهرباء.

٣. توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، عند حوالي الساعة ٥:٣٠ من صباح الاثنين الموافق ٢٩/١٠/٢٠٠٧، بقوة مكونة من (٨) آليات عسكرية، وتمركزت في منطقة الشوبكي شمال بيت حانون، واتخذت آلياتها أماكن قتالية، وفتحت النار تجاه كل ما يتحرك في محيط المكان. وفي الوقت نفسه، تسلفت قوة خاصة، إلى كلية الزراعة التابعة لجامعة الأزهر، الكائنة شمالي البلدة، تحت حماية الآليات المتوغلة من الشمال، والطائرات الحربية التي لم تبارح الأجواء، وحوّلت قاعات الكلية الدراسية إلى تكتلات عسكرية، أطلقت منها النار تجاه المواطنين، ما تسبب في مقتل المواطن المعوّق حركياً: فريد إبراهيم محمد أبو عودة (٤٤ عاماً)، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، أثناء تواجده في منزله الكائن قرب المدرسة الزراعية الثانوية، وإصابة الطالب أحمد عطا الزعانين (١٥ عاماً)، بعيار ناري في الصدر أثناء تواجده قرب مدرسته الكائنة شمالي البلدة، ووصفت المصادر الطبية جراحه بالخطيرة. كما تسبب مواصلة تلك القوات فتح نيران رشاشاتها بكثافة وعشوائية تجاه منازل السكان المدنيين بشكل مباشر في إصابة عدنان محمود يوسف (٤٤ عاماً)، عند حوالي الساعة ٨:٤٥ من صباح الاثنين نفسه، أثناء تواجده قرب منزله في حي أبراج الندى، شمال غرب بيت حانون. وعند حوالي الساعة ٩:٢٠ من الصباح نفسه، أطلقت الطائرات الإسرائيلية صاروخاً واحداً، سقط عند المدخل الغربي لمدرسة بنات بيت حانون الإعدادية، الواقعة في نهاية شارع أبو عودة، ما تسبب في مقتل: محمد يوسف عبد الكريم حمد (٢٨ عاماً)، وإصابة (٥) آخرين بجراح متفاوتة، وصفت المصادر الطبية جراح ثلاثة منهم بالخطيرة.

كما أطلقت الآليات المتوغلة شمال البلدة قذيفتين مدفعتين، سقطتا في مناطق مفتوحة في محيط الكلية الزراعية دون وقوع إصابات. هذا ووصل إلى المستشفى سيدة وطفل أصيبا خلال الأحداث، قبل أن تنسحب قوات الاحتلال عند حوالي الساعة ١١:٠٠ من صباح اليوم نفسه. هذا ولحقت أضرار مادية بعشرات المنازل السكنية، وبمقر الكلية الزراعية والمدرسة الزراعية الثانوية ومدرسة بنات بيت حانون الإعدادية. كما اضطرت وكالة الغوث الدولية إلى إخلاء مدارس: بنات بيت حانون الإعدادية، ذكور بيت حانون الإعدادية (أ - ب)، ذكور بيت حانون الإعدادية (ج - د)، ذكور بيت حانون الابتدائية (أ - ب)، والعيادة الصحية التابعة لوكالة الغوث الدولية، وذلك حرصاً على حياة الطلاب والمرضى.

التوغل في محافظة غزة:

توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٧/٦/٢٠٠٧، بقوة تقدر بحوالي ٢٠ آلية ترافقها طائرات الاستطلاع ووسط إطلاق كثيف لنيران أسلحتها الرشاشة شرق حي الشجاعية في منطقة الحاجة حمدة، القريبة من معبر الشجاعية (نحال عوز)، حيث قامت تلك الآليات بإطلاق عدة قذائف مدفعية تجاه المناطق المفتوحة ما أدى إلى مقتل مواطنين. وعند حوالي الساعة ١١:٣٠ من صباح اليوم نفسه أطلقت إحدى الدبابات قذيفة مدفعية تجاه مواطنين كانوا يتجمعون بالقرب من منزل يملكه المواطن سعيد جندي في شارع المنطار شرق حي الشجاعية بمدينة غزة، ما تسبب في مقتل أربعة مواطنين وإصابة (١٦) آخرين بجراح مختلفة وصفت جراح ثلاثة منهم بالخطيرة، وتراجعت تلك الآليات والدبابات الإسرائيلية إلى الشريط الحدودي الفاصل بين مدينة غزة وإسرائيل عند حوالي الساعة ٢:٣٠ من مساء اليوم نفسه.

التوغل في محافظة دير البلح:

توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من حوالي (٢٠) آلية عسكرية، عند حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر الخميس الموافق ٥/٧/٢٠٠٧، في محيط موقع مقبولة، الواقع جنوب شرق مخيم البريج، بعد أن كانت وحدات راجلة من قواتها قد تسلفت إلى المنطقة واتخذت من بعض المنازل السكنية مواقع عسكرية بعد احتجاز ساكنيها في غرفة واحدة، واستخدمت تلك المنازل في عمليات إطلاق النار تجاه كل ما يتحرك، ما تسبب في مقتل (١١) فلسطينياً، ستة منهم قتلوا في ساعات الصباح الأولى. كما أصيب سبعة مواطنين بجراح مختلفة بينهم صحافي. هذا وداهمت تلك

القوات العديد من المنازل السكنية في المنطقة، واعتقلت عدداً من الشبان من أفراد الأسر التي تسكن هذه المنازل. وحسب إفادات صرح بها من اعتقلتهم تلك القوات، فقد اقتادت قوات الاحتلال حوالي (٧٠) شاباً إلى مواقعها داخل الخط الأخضر، وأخضعتهم للتحقيق بعد أن أجبرتهم علي خلع ملابسهم، قبل أن تفرج عن (٦٣) شخصاً منهم، فجر الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٠٧/٠٦، حيث أوصلتهم بالحافلات إلى حاجز "كسوفيم" العسكري، الواقع جنوب شرق مدينة دير البلح، فيما أقيمت على سبعة أشخاص رهن الاعتقال، ووفقاً لتحقيقات المركز فقد انسحبت الآليات من المنطقة عند حوالي الساعة ١١:٠٠ من مساء الخميس الموافق ٢٠٠٧/٧/٥م، ليكشف انسحابها عن دمار كبير لحق بالمنطقة، حيث قدر باحثوا المركز مساحة الأراضي المجرفة بحوالي (٧٠) دونماً من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون والعنب والحمضيات.

التوغّل في محافظة خانيونس:

١. تسللت وحدات عسكرية راجلة من قوات الاحتلال عند حوالي الساعة ١٢:٣٠ بعد منتصف ليل يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤، في بلدة عيسان الجديدة شرق خان يونس. وفتحت القوة المتسللة النيران تجاه كل ما يتحرك، وعلى الفور بدأت أعداد كبيرة من الآليات الاحتلال بالتوغّل في المنطقة، وسط تحليق مكثف للطائرات الحربية. حيث اقتحمت عدة منازل وحولتها لتكنات عسكرية ومراكز لإطلاق النار تجاه المواطنين، بعد أن احتجزت سكانها بداخلها. وأصيب أحد سكان المنطقة بالقرب من منزله في حي آل القرا ويدعى محمد عمر حسين القرا (٢٧ عاماً) وظل ينزف في مكانه حتى الموت، ولدى خروج والدته صبحه سليمان القرا (٧٠ عاماً) من منزلها للاطمئنان على ابنها، أصيبت برصاص قوات الاحتلال ما أدى إلى مقتلها وبقيت جثتها وجثة ابنها قرب منزلها دون أن تتمكن الطواقم الطبية من الوصول إليهما، نتيجة سيطرة قوات الاحتلال على المنطقة ومواصلتها القصف العشوائي، وعدم سماحها لسيارات الإسعاف بالتقدم لإخلاء الجرحى من المنطقة، وقد بلغ عدد القتلى أربعة قتلى خلال عهدا التوغّل.

وأفادت ريم احمد محمد القرا (٢٠ عاماً) وهي أم لثلاث أطفال وهي زوجة الشهيد عمر القرا بأنها استيقظت من النوم عند حوالي الساعة ١:٠٠ من فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤، على صوت إطلاق نار وضجيج الآليات العسكرية تقترب من منزلها الكائن في حي آل القرا في بلدة عيسان الجديدة على بعد حوالي ١٥٠٠ متر عن الشريط الحدودي وعند حوالي الساعة ١:٣٠ خرج زوجي من المنزل وبعد دقائق سمعت صوت إطلاق نار كثيف وسمعت صوت تكبير زوجي ثم سمعته يقول لقد أصيبت، في تلك الأثناء خرجت عمتي صبحه سليمان القرا (٧٠ عاماً)، والدة عمر للاطمئنان على ابنها وبعد دقائق سمعت إطلاق نار أيضاً استمر لفترة قصيرة ولم تعد عمتي إلى المنزل ولم أعرف ما حدث بالخارج، وبقيت على هذا الحال حتى الساعة ٦:٠٠ صباحاً، حيث سمعت صراخ وبكاء شقيقة زوجي في الخارج فخرجت من المنزل وعندها صدمتني ما شاهدته حيث شاهدت زوجي عمر ممدداً على الأرض وأمه صبحه فوقه على بعد حوالي ثلاثة أمتار عن المنزل وكانت شقيقة زوجي تبكي، وتحاول أن تتحسس نبضاً أو ما يشير إلى الحياة في جسديهما دون أن تفلح جهودها، وبعد ذلك قمنا بسحبهم تحت شجرة زيتون بالقرب من المنزل وانتظرنا وصول سيارات الإسعاف علماً بأن جنود الاحتلال اعترضوا سيارات الإسعاف التي كانت تحاول الاقتراب من المنطقة.

وعند حوالي الساعة ١:٤٠ من فجر الثلاثاء نفسه، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخين على الأقل تجاه مجموعة من الشبان بالقرب من محول الكهرباء الرئيسي على بعد نحو ١٥٠٠ متر من الشريط الحدودي، ما أدى إلى مقتل أحدهم ويدعى محمد يوسف أبو مسامح (٢١ عاماً) من سكان قرية بني سهيلا، فضلاً عن إصابة ثلاثة آخرين بجراح متوسطة، تم نقلهم لمستشفى ناصر بخان يونس. ووسعت قوات الاحتلال من توغلها في المنطقة بعمق يزيد عن ٢ كيلومتر، حيث اقتحمت منازل عدة وحولتها إلى تكنات عسكرية ومراكز لإطلاق النار تجاه المواطنين، بعد أن احتجزت سكانها بداخلها.

وعند حوالي الساعة ٤:١٠ من فجر اليوم نفسه، أطلقت طائرات الاحتلال صاروخين تجاه مجموعة أخرى من الشبان من سكان المنطقة كانوا يقفون بالقرب من منزل المواطن غسان الجرف، ما أدى إلى إصابة خمسة منهم بجراح، تم نقلهم إلى مستشفى ناصر بخان يونس حيث وصفت جراح أحدهم بالخطيرة، وحُول إلى مستشفى غزة الأوروبي في خان يونس.

وعند حوالي الساعة ٥:٠٠ من فجر اليوم نفسه، أمرت قوات الاحتلال - عبر مكبرات الصوت - الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ عاماً الخروج من منازلهم والتجمع في إحدى الساحات في البلدة، حيث تم تجميع ما يزيد عن ١٢٠ شخصاً، في حفرة كبيرة بالقرب من مسجد خالد بن الوليد وتم تقييدهم ونقلهم في شاحنات عسكرية إلى نقطة مراقبة على الشريط الحدودي شرق عيسان الجديدة واحتجازهم في أرض فضاء وبعد حوالي ساعة من الزمان وصلت حافلات ونقل المعتقلون إلى موقع كرم أبو سالم. وعند حوالي الساعة ١٨:٠٠ من مساء اليوم نفسه أعادت قوات الاحتلال انتشارها خارج المنطقة، وكان قد قتل ستة مواطنين من

بينهم امرأة مسنة، وأصيب نحو أربعة وعشرين آخرين بجراح مختلفة، كما دمر منزل بشكل كلي وآخر بشكل جزئي، كما تم تجريف ما يقارب عشرين دونماً من الأراضي الزراعية المزروعة بأشجار الزيتون والخضراوات.

٢. تسللت وحدات عسكرية خاصة من قوات الاحتلال عند حوالي الساعة ١:٠٠ من فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١٢/١١، مسافة تقدر بحوالي ٥٠٠ متر داخل بلدة الفخاري شرق مدينة خان يونس. واقتحمت عدداً من المنازل واعتلت أسطحها وحولتها لتكنات عسكرية. وبدأت بمداهمة العديد من المنازل في المنطقة وتفتيشها، وعند حوالي الساعة ٧:٠٠ من صباح اليوم نفسه، تقدمت قوات الاحتلال غرباً باتجاه طريق صلاح الدين، وتمركزت عدة دبابات على الطريق لتفصل مدينة خان يونس عن مدينة رفح من مفترق الطرق، المؤدي إلى معبر صوفاه، ويبعد المفترق نحو ثلاثة كيلومترات عن الشريط الحدودي مع إسرائيل. هذا وأطلقت إحدى الدبابات الإسرائيلية المتوغلة قذيفة مدفعية تجاه سطح منزل قيد الإنشاء، يعود للمواطن عادل محمد عاشور، ويقع في قرية النصر في أحد الشوارع المنفرعة غرباً من طريق صلاح الدين، وعلى بعد حوالي ٢٠٠ متر عنه. وتسبب القصف في مقتل ثلاثة مواطنين. وعند حوالي الساعة ٩:٤٠ صباحاً، أطلقت قوات الاحتلال قذائف مدفعية تجاه مجموعتين من المواطنين في شارعين فرعيين في منطقة الفخاري ما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة ستة آخرين بجراح مختلفة. وعند حوالي الساعة ١٧:٣٠ من مساء اليوم نفسه، أطلقت طائرة استطلاع إسرائيلية صاروخاً تجاه أحد المواطنين في منطقة الاجتياح ما تسبب في مقتله على الفور، جراء إصابته بشظايا في أنحاء متفرقة من الجسم. وخلال عملية التوغل قامت قوات الاحتلال بأعمال تجريف في المنطقة طالت (١٣٣) دونماً من الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون واللوز والتفاح، وألحقت أضراراً بالغة في مصنع للتحف الفنية يعود للمواطن أيمن زايد الجبور. وانسحبت تلك القوات عند حوالي الساعة ٢٠:٣٠ من مساء اليوم نفسه بعد أن سقطت خمسة قتلى في صفوف الفلسطينيين وأصيب أحد عشر آخر بجراح مختلفة.

التوغل في محافظة رفح:

توغلت قوة إسرائيلية خاصة وعدد من الأليات، عند حوالي الساعة ٣:٠٠ من فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٥/٢٩، معززة بغطاء من الطائرات المروحية لمسافة ١,٥ كم في محيط معبر صوفاه شمال شرق رفح، وبلدة الفخاري جنوب شرق خان يونس. وتخلل العملية مداهمة وتفتيش عدد من منازل المواطنين، وأسفرت العملية عن مقتل مواطنين بعد إصابتهما بعيارين ناريتين في الرأس، وإصابة سيدة بجراح متوسطة، بالإضافة إلى اعتقال شقيقين من سكان المنطقة، وانسحبت تلك القوات عند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من مساء اليوم نفسه.

الاعتقالات



واصلت قوات الاحتلال اعتقال الفلسطينيين، خلال العام ٢٠٠٧، وذلك من خلال توغلاتها المتكررة للمناطق الخاضعة لسيادة السلطة الفلسطينية، أو من خلال ملاحقة الصيادين في عرض البحر.

وتتسم عمليات الاعتقال بالجماعية والعشوائية في كثير من الأحيان، خصوصاً تلك التي تنفذها خلال عمليات التوغل المتكررة حيث تفرج قوات الاحتلال عن المعتقلين بعد ساعات أو أيام، تخضعهم خلالها للتحقيق، وفي أحيان تكون الاعتقالات وسيلة لابتزاز المعتقلين، وإجبارهم

على الإدلاء بمعلومات، أو من أجل امتهان كرامتهم الإنسانية، الأمر الذي بدا واضحاً من خلال إجبار قوات الاحتلال المعتقلين على التعري التام أمام بعضهم، وتلبسهم لباساً خفيفاً وفضفاضاً في سلوك يمتن كرامتهم الإنسانية وينتهك خصوصيتهم كما بشكل مساساً بمعتقداتهم وثقافتهم. وبلغ عدد المعتقلين خلال تلك العمليات (٥٨٨) معتقل، من بينهم (٧٧) اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال ملاحقة الصيادين في عرض البحر، و(٤٣٨) اعتقلوا خلال عمليات التوغل، لم يزل (٨٦) منهم قيد الاعتقال.

- هذا وتسلت وحدات خاصة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي في حوالي الساعة ١:٣٠ من فجر الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٧/٢٥م، انطلاقاً من السياج الفاصل شرق قرية وادي غزة (جحر الديك)، وفي أعقابها توغلت دبابات وجرافات الاحتلال باتجاه الغرب لمسافة تقدر بحوالي ١,٥ كم، اعتلى خلالها جنود الاحتلال الإسرائيلي عدد من المنازل السكنية فيما شرعت الجرافات في تجريف البساتين والحقول الزراعية بالمنطقة التي تعود ملكيتها إلى العائلات التالية: البورنو، والإفرنجي، وأبو ستة.

ورابطت الآليات العسكرية في محيط المجلس البلدي بالقرية، المحاذي لمدرسة قيساريا الحكومية، كما تخلل العملية إطلاق متقطع للنبيران. كما أقتحم الجنود المنازل وشرعوا في تفتيش محتوياتها واقتادوا ساكنيها من الشبان إلى مدرسة قيساريا في القرية ومن ثم احتجزوا عدداً من سكان المنطقة من الذكور ونقلوهم إلى داخل الخط الأخضر حيث أخضعوا للتحقيق قبل أن يفرج عنهم.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، مصطفى فريج محمد أبو ظاهر، البالغ من العمر (٤٠ عام)، على النحو الآتي:

"في حوالي الساعة ٤,٠٠ استيقظت لأداء صلاة الفجر وذلك صباح الأربعاء ٢٠٠٧/٧/٢٥م، فخرجت من منزلي وأديت الصلاة في مسجد حمزة الواقع إلى الشرق من مدرسة قيساريا في قرية وادي غزة وهو قريب من منزلي، سمعت صوت طائرة استطلاع في سماء المنطقة، كما سمعت صوت يشبه صوت حركة الآليات العسكرية، رجعت إلى منزلي، شعرت بحركة غريبة داخل مدرسة قيساريا، وسمعت صوت يشبه صوت تحطم الزجاج ... ثم سمعت صوت حركة الآليات يقترب، وعند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من مساء اليوم نفسه شاهدت الجنود يقتحمون منزل ابن شقيقي ومنزل شقيقي محمد (٥٥ عاماً)، وهي ملاصقة لمنزلي ثم سمعت جندي ينادي بصوت " تعال إلى هنا"، وفعلاً ذهبت لمنزل شقيقي المجاور لي في السكن ثم اجلسوا النساء على جانب، بينما قام الجنود بتكبير أيدينا للأمام، ثم وضع أحدهم عصبة على عيني قبل أن يقتادني إلى خارج المنزل، وأركبني في آلية متوقفة بالخارج ... تحركت بنا الآلية لحوالي نصف ساعة قبل أن تتوقف ... أنزلني الجنود وأجلسوني على الأرض تحت أشعة الشمس ولمدة ساعة، ثم اقتادوني في عربة لجهة لم أعرفها..... توقفت وأنزلوني وحضر أحد الجنود كان يتحدث باللغة العبرية ... أمرني بخلع ملابسي بما في ذلك الملابس الداخلية ثم أمرني بارتداء رداء فضفاض (افارهول) أزرق اللون ثم اقتادني نصف ساعة وأنا في الانتظار قبل أن يدخلني أحدهم إلى مكان ورفع العصبة عن عيني ... وجدت نفسي في غرفة وأجلسني على كرسي شاهدت شخص يجلس على مكتب عليه جهاز حاسوب يرتدي ملابس مدنية ... بدأ يوجه لي أسئلة شخصية.... سألتني هل لديك استعداد للتسويق معنا، أجبته بنفي قاطع لا ... سألتني هل تعرف أحد يحفر أنفاق أو يطلق صواريخ؟ ... هل تسمح لأحد أن يحفر نفق من منزلك أو يطلق صاروخ؟ أجبته بالنفي ... هل ترى أحد يطلق صواريخ؟ قلت لا.... ثم أشار إلى الجندي بإخراجي حيث ربط عصبة على عيني، وأخرجني.... استمر تواجدنا حتى الساعة ١٦:٥٠ من مساء يوم الخميس ونحن مكبلوا الأيدي ومعصوبي الأعين لم نتناول إلا قطعة صغيرة من الخبز ثم نقلنا في حافلة إلى معبر إيرز حيث أطلق سراحنا."

- أمرت قوات الاحتلال، عند حوالي الساعة ٥:٠٠ فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤، خلال توغّلها في المنطقة القريبة من الحاووز في منطقة عيسان الكبيرة في خانينوس، عبر مكبرات الصوت المواطنين من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ عاماً الخروج من منازلهم والتجمع في إحدى الساحات في البلدة، حيث تم تجميع ما يزيد عن ١٢٠ مواطن في حفرة بالقرب من مسجد خالد بن الوليد محاطة بسواتر ترابية وعدد من الآليات العسكرية، حيث تم تقييد المعتقلين، وبقوا في الحفرة حتى الساعة ١٢:٣٠ ظهراً حتى وصلت شاحنات عسكرية تم نقل المعتقلين فيها إلى نقطة مراقبة على الشريط الحدودي شرق عيسان الجديدة وتم احتجازهم في أرض فضاء، وبعد حوالي ساعة من الزمان وصلت حافلات، ونقل المعتقلون إلى موقع كرم أبو سالم، وأجبروا على الجلوس في ملعب كرة سلة داخل الموقع، محاط بشباك حديدية، وأخضع المعتقلون للتحقيق الانفرادي في احد المكاتب وكان جنود الاحتلال يجبرون المعتقل قبل دخول مكتب التحقيق على التعري الكامل وارتداء زي خاص فضفاض لونه أزرق، وبعدها يتم إدخالهم إلى غرفة التحقيق، وبعد ذلك قام جنود الاحتلال بإعادتهم إلى ساحة الاحتجاز.

وأفاد احد المعتقلين لباحثي المركز أنه ابلغ جنود الاحتلال بأنه يعاني من مرض السكري والضغط عند اعتقاله ولكنهم أصروا على اعتقاله وتقييده، وبان جنود الاحتلال لم يقدموا أي طعام لهم طوال فترة الاحتجاز من الساعة ٥:٠٠ فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤، حتى الساعة ١:٠٠ فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٥، حيث تم إطلاق سراح جميع المعتقلين باستثناء بسام سامي الدغمة (٢١ عاماً) الذي لا يزال رهن الاعتقال. وللتعرف على المعاملة القاسية والمهينة التي تنطوي على إذلال للمحتجزين، يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز توفيق إبراهيم عبد العزيز أبو لطيفة، البالغ من العمر (٤٨ عام)، وهو من سكان المنطقة القريبة من الحاووز في منطقة عيسان الكبيرة في خانينوس، كالآتي:

بينما كنت في منزلي عند حوالي الساعة ٨:٠٠ من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/١٤، اقتحمت قوات الاحتلال منزلي، وأجبروني على إخراج أبنائي خارج المنزل، واقتادوني مشياً على الأقدام إلى مسجد خالد بن الوليد، وعند اقترابي من المسجد شاهدت حفرة كبيرة محاطة بالسواتر الترابية وكان فيها عدد كبير من سكان المنطقة مفيدون ويجلسون على الأرض، وعند وصولي إلى الحفرة قام أحد الجنود بتقييدي وقلت له باني أعاني

من مرض السكر والضغط فلم يستجب، وأمرني بالجلوس في الحفرة، وبقيت مع المحتجزين في الحفرة حتى الساعة ١٢:٣٠ ظهرا حيث وصلت شاحنة عسكرية إلى المكان، وكان عدد المحتجزين حوالي ١٢٠ شخص قاموا بنقلنا مجموعات إلى داخل الشريط الحدودي بالقرب من نقطة المراقبة شرق عيسان الجديدة، وهناك شاهدت عدد من المصورين الصحفيين وكان جنود الاحتلال يمنعونهم من التصوير ويبعدونهم من المكان، وبعد توقف الشاحنة أنزلونا في ارض فضاء وأجبرونا على الجلوس تحت أشعة الشمس الحارقة، وكانت الدبابات تتحرك بالقرب منا تاركة وراءها غبار كثيف عم المكان، وبعد حوالي ساعة من الزمان وصلت إلى نقطة المراقبة حافلة كبيرة، وأجبرونا على الصعود فيها، وكنت أنا في الحافلة الأولى وتحركت الحافلات باتجاه معبر كرم أبو سالم، وعند دخولنا إلى الموقع أنزلونا في ساحة ملعب كرة سلة، ونحن مقيدون وأجلسونا في الساحة وبدأوا في استدعاءنا واحد تلو الآخر للتحقيق، وعند حوالي الساعة ٤:٠٠ مساءً اقترب مني احد الجنود وامسك يدي واقتادني خارج الساحة في منطقة محجوبة عن باقي المعتقلين، وطلب مني خلع ملابسني بالكامل وارتداء رداء لونه ازرق (ابرهول) فرفضت التعري الكامل فهددني بالسلاح، وأجبرني على ذلك بالقوة، وكان في المكان عدد من الجنود أيضا يراقبون ما يحدث، وبعدها أخذني إلى مكتب وأدخلني إلى ضابط المخابرات حيث سألني بعض الأسئلة الشخصية ثم أعادني إلى الساحة وبعد نصف ساعة أعادني إلى الضابط من جديد، وسألني بعض الأسئلة عن المقاومين والأنفاق واستمر التحقيق لمدة ٢٠ دقيقة وبعدها أعادني الجندي إلى الساحة، وبقيت جالسا مع باقي المعتقلين حتى الساعة ١٠:٠٠ من فجر يوم الأربعاء ٢٠٠٧/٨/١٥، حيث اقترب احد الجنود وقال لنا كل واحد يأخذ الكيس الذي وضع فيه ثيابه، ورفض جنود الاحتلال السماح لنا بارتداء ملابسنا ونقلونا بالحافلات إلى نقطة المراقبة شرق خزاعة، وأطلقوا سراحنا وعدت إلى المنزل علماً بان جنود الاحتلال لم يقدموا لنا أي طعام طوال فترة الاحتجاز ورفضوا ذلك عندما طلبنا منهم الطعام.

الخلاصة

يشير التقرير إلى أن قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي قامت بسلسلة من الاعتداءات المنظمة بحق السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في قطاع غزة. حيث استخدمت القوة المفرطة والقوة المميتة بحق المدنيين وممتلكاتهم، مستخدمة الرصاص الحي والمتفجر والطائرات العمودية والصواريخ المضادة للدروع. كما استهدفت الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف، وحالت دون قدرتهم على القيام بواجبهم، سيما في عمليات نقل وإخلاء الجرحى ما تسبب فس إيفاع مزيد من القتلى.

وتواصل قوات الاحتلال الحربي الإسرائيلي فرض حصارها العسكري الشامل، على الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي تغلق بموجبه كل المعابر من وإلى الأراضي المحتلة، وتمنع حركة المواطنين والتبادل التجاري من وإلى الأراضي الفلسطينية. وقد شهد العام ٢٠٠٧ تشديداً غير مسبوقاً للحصار، حيث طال الشأن الإنساني، وحرّم المرضى من الوصول إلى المستشفيات أو الحصول على الأدوية اللازمة لعلاجهم، كما حرّم الطلبة من الوصول إلى الجامعات وشنت شمل مئات الأسر التي علق جزء منها عندما قدموا لزيارة القطاع ولم يتسنى لهم مغادرته. كما أتى تشديد الحصار على قطاعات اقتصادية بالكامل كقطاع الصناعة والبناء والإنشاءات والزراعة والصيد البحري، وألقى بظلال قاتمة على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم.

وتواصلت الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمنظمة لمجمل قواعد القانون الدولي الإنساني، التي تهدف إلى توفير الحماية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وتؤكد على أن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليد في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي. ويستعرض التقرير بعض من قواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، التي انتهكتها قوات الاحتلال لال بشكل منظم على النحو الآتي:

من القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدئين أساسيين وهما:

مبدأ التمييز:

وهنا لا بد من التأكيد على أن المقصود أن هناك عمليات حربية وقوات متحاربة، وفي سياق تنفيذ العمليات الحربية يجب أن يكون هناك تمييز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة سواء من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة بما يضمن حدوث أقل الأضرار والمعاناة الممكنة.

مبدأ التناسب:

ويعني أنه يجب أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح أو بالممتلكات التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها.

وتنص المادة ٢٣ من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرسالات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلّة حصرا إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصما. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس".

وتنص المادة ٣٣ من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم".

وتحظر المادة ٥٣ من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير".

وتعتبر المادتان ١٤٦ و ١٤٧ من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم

أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة ١٤٧ على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل "أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعهد أحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية."

أما المادة ١٤٦ فتتضمن على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرزون باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراح مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقتراحها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

الخاتمة

مركز الميزان لحقوق الإنسان يعبر عن استنكاره الشديد لأعمال القتل المتصاعدة التي ترتكبها قوات الاحتلال في قطاع غزة، ولاسيما قصف المنازل السكنية والمنشآت واستهداف الطواقم الطبية، ومنعها من نقل وإخلاء الجرحى والمرضى واستهداف الأطفال، ومواصلة عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية وتجاهلها لقاعدة التناسب والتمييز، ويؤكد على أن هذه الممارسات تشكل انتهاكات جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني وترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

ويرى مركز الميزان في استمرار وتشديد الحصار والإغلاق الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ويفضي إلى انتهاك جملة حقوق الإنسان بالنسبة للمدنيين من سكان قطاع غزة، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المنظم، الذي تفرضه قوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة المخصصة لحماية المدنيين في وقت الحرب، ومبادئ حقوق الإنسان.

ويؤكد مركز الميزان أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ما كان لها أن تمضي قدماً في مسلسل جرائمها المتواصل، لولا حالة العجز وازدواجية المعايير التي تلف موقف المجتمع الدولي، في تعامله مع جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تطورت ليصبح المجتمع الدولي طرفاً في سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة، لا سيما في شقه الاقتصادي، ما يدفع إلى تقويض أسس حقوق الإنسان في قطاع غزة، وتحويله إلى مجتمع يعيش على الإغاثة.

وتشير الوقائع على الأرض إلى أنه وعلى الرغم من ما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات وجرائم بحق السكان وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنها لم تواجه بموقف حقيقي من قبل المجتمع الدولي، بل على العكس من ذلك، وجدنا أن بعض الدول التي تنصب نفسها راعية للديمقراطية في العالم، تتفهم دوافع إسرائيل في ارتكاب جرائمها، وتسهم في تشديد الحصار، متجاهلة قواعد القانون الدولي، وموقف محكمة العدل العليا الدولية في لاهاي.

عليه وفي ضوء ما يورده التقرير من حقائق، فإن المركز يدعو المجتمع الدولي للقيام بواجباته القانونية تجاه السكان بتوفير الحماية لهم ولممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعمل على رفع الحصار فوراً عن قطاع غزة، والضغط على دولة الاحتلال لوقف عدوانها على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وضمان احترامها لقواعد القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان. كما يطالب المركز المجتمع الدولي بالكف عن تسييس معاناة المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقايسة حقوق الإنسان بمصالح سياسية واقتصادية. كما يشدد المركز على أهمية عقد مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، للنظر في انتهاكات إسرائيل لأحكام الاتفاقية واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تضمن احترام إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

انتهى